156

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.56
10 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
JAN 17 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد الشعالي (نائب الرئيس)	(الامارات العربية المتحدة)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية
(د) تقارير الامين العام
(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
(و) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64404/A ٠٠١٨ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/45/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45)

(د) تقارير الأمين العام (A/45/162 و A/45/539 و A/45/550 و A/45/637 و A/45/670)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815)

(و) مشروع قرار (A/45/L.31)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن أذكّر الممثلين ، بأنه وفقا للمقرر الذي اتُخذ بعد ظهر أمس ، ستقفل قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم ، الساعة ١٢ ظهرا . لذا ، أطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

السيد شاهيم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اكدت الامم المتحدة مرارا وتكرارا أن سياسة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ، وأنها تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأنها تقوض على نحو خطير السلم والامن الدوليين . وأكدت الامم المتحدة أيضا أن القضاء على الفصل العنصري خطوة ضرورية من أجل إقامة مجتمع غير عرقي وحكم الاغلبية الذي يقوم على المبادئ الديمقراطية .

ونحن نجتمع هنا أيضا في هذه السنة ، كما كان الحال في الماضي ، لنؤكد من جديد التزامنا إزاء شعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد الفصل العنصري ولتوجيه رسالة تأييد مستمر ودعم متواصل لشعب جنوب افريقيا حتى يتم القضاء على الفصل العنصري بالكامل .

إنه لجريمة في عصرنا هذا أن يسمح لابغض الانظمة التي مارسها الإنسان حتى الآن ، بأن يعيش لفترة طويلة ضد تيار الرأي العام العالمي . وتدفعنا التغييرات الاخيرة في الخريطة السياسية العالمية ، والتي صحبتها تأكيدات متجددة باحترام حقوق الإنسان ، إلى ان نجعل المجتمع الدولي يعمل على ان يضمن للغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا التمتع بحقوق الإنسان الاساسية والحريات الاساسية .

في السنة الماضية ، في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي ، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان التاريخي الخاص بهذا الموضوع دون تصويت . وأكد الإعلان من جديد انه من واجب الدول الاعضاء أن تؤيد كل من هم في جنوب افريقيا ويسعون إلى القضاء على جريمة الفصل العنصري ، كما أكدت على تحويل جنوب إفريقيا بصفة عاجلة إلى دولة ديمقراطية غير عرقية ، دولة تحترم فيها حقوق كل المواطنين على قدم المساواة من خلال قانون الحقوق ، ونظام قانوني يضمن المساواة للجميع أمام القانون وقضاء مستقل غير عرقي . ويفصح الإعلان بوضوح عن رؤية جنوب افريقيا الجديدة والاسس التي ينبغي ان تبنى عليها .

وتقرير الامين العام ، الوارد في الوثيقة A/45/960 ، المعد على أساس المعلومات التي جمعها فريقه الذي زار جنوب افريقيا ، وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة

الفصل العنصري ، الوارد في الوثيقة A/45/22 ، مما يشجعنا على أن ننظر إلى المستقبل ببعض الأمل .

فمنذ أن اجتمعنا أخيرا ، في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، اتخذت بعض الخطوات الهامة والمشجعة في الاتجاه الصحيح . فقد أطلق سراح السيد نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ورفع الحظر عن المنظمات السياسية مع حالة الطوارئ . بيد أن هذه التطورات ليست كافية وهي لاتخفي الوجود المستمر للفصل العنصري في جنوب افريقيا بجميع شروره . ويرى وفدي أنه طالما لا يوجد دليل واضح على التغييرات العميقة والتي لا يمكن عكسها في جنوب افريقيا ، كما ورد في الإعلان ، لن يكون هناك مبرر لتخفيف الجزاءات السارية أو الضغط الدولي الحالي على جنوب افريقيا .

وطالما لاتزال دعائم الفصل العنصري قائمة ، لا يستطيع شعب جنوب افريقيا أن يتوقع التمتع بالعدالة والمساواة . إنه لمؤسف أن لايزال قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٥٠ ، وقانون أرض المولد لسنة ١٩١٣ ، وقانون مناطق الجماعات لسنة ١٩٦٠ ، وقانون جنسية الأوطان سارية المفعول ، ولايزال النشاط السياسي محظورا بموجب سلسلة من القوانين القمعية ، وأهمها قانون السلامة العامة وقانون الامن الداخلي . وحتى في الإجراءات التي قيل انها اتخذت بالفعل ، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين ورفع حالة الطوارئ ، لايزال هناك الكثير الذي يجب عمله . وستظل نوايا بريتوريا تنقصها المصداقية طالما لاتزال هناك بعض التشريعات التي تحد من النشاط السياسي نافذة المفعول ، وطالما لاتزال المحاكمات السياسية مستمرة بشكل او بآخر . وكما قال مانديلا نفسه :

"لايزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل أن نقول إنه قد توافر المناخ الذي يسمح بإجراء مفاوضات" .

ورغم سنوات طويلة من الظلم والقمع والسجن ، أثبت السيد مانديلا ورفاقه انهم يتمتعون بقدر عظيم من البصيرة وضبط النفس ببدء ومواصلة الحوار مع ممثلي نظام بريتوريا . ومن المؤسف أن الاجتماع الاخير بين السيد مانديلا والرئيس دي كليرك ، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، رغم انه كان وديا ، لم ينجح في دفع العملية التي بدأت من

قبل . ويشعر وفدي أيضا بالقلق العميق للعنف الذي طال أمده والمتبادل بين مؤيدي المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا ، وأفراد الإنكاثا ، المتمركزين في مناطق الزولو ، ذلك العنف الذي قد يكون عقبة في طريق تهيئة مناخ مناسب للمفاوضات بغية تفكيك نظام الفصل العنصري . ونأمل ان تستمر المباحثات التي جرت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، تحت إشراف كبير الاساقفة ديسموند توتو ، بين زعماء يمثلون معظم الاتجاهات السياسية السوداء في جنوب افريقيا ، وأن تتوسع لتضم كل الاحزاب حتى يمكن القضاء على الخلافات المتبادلة وإقامة جبهة موحدة في الكفاح المشترك ضد نظام الفصل العنصري الشرير .

نظرية الفصل العنصري الشريرة تمثل بالنسبة لنا في باكستان ، تناقضا بالغا مع عقيدتنا . فالإسلام يعلمنا ان الجميع متساوون أمام الله ، بصرف النظر عن جنسهم او لونهم أو عقيدتهم . فالمساواة والإخاء ليست فحسب مبادئ أخلاقية وإنسانية وسلوكا متحضرا فحسب ولكنها أيضا جزء من عقيدتنا .

وقد وقفت باكستان ، حكومة وشعبا ، بحزم إلى جانب الغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا في كفاحها من أجل حقوقها وحرياتها الاساسية . وقد تمسكت باكستان دائما بالمقاطعة الشاملة والصارمة للنظام العنصري كما تحاشت على نحو واضح إقامة أية روابط مع نظام بريتوريا في الميادين الدبلوماسية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والثقافية ، بل وحتى في ميداني الملاحة والرياضة . وستظل هذه التدابير نافذة طالما لم يفكك نظام الفصل العنصري البغيض بالكامل وحتى تشكل حكومة تقوم على رغبات الغالبية . ونحن نرى ان الفصل العنصري كنظام غير سليم لا يمكن الدفاع عنه ونظام شرير بحق ولا يمكن تعديله او إصلاحه : ويجب استئصاله على نحو قاطع لا رجعة فيه بجميع أشكاله ومظاهره .

واعتماد الإعلان بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة واعتماد قرار بشأن تقرير الامين العام بتوافق الآراء أيضا ، كل هذا يبين وحدة هدف المجتمع العالمي . ونحن بحاجة إلى ان نحافظ على توافق الآراء في الكفاح من أجل تحقيق المساواة والحرية في جنوب افريقيا .

ويجب علينا ألا نسمح للإصلاح الشكلي بأن يخفي الواقع الحي لهذا الاثر المشين المتبقي من العصر الاستعماري القاسي . ويجب ألا نسمح قط بإضعاف التصميم الدولي على وضع نهاية لسياسة الفصل العنصري البغيض . فالدعم الثابت والمستمر للنضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور ضد الفصل العنصري حتى يتمكن من القضاء التام عليه ، هو وحده الذي سيتسنى للمجتمع الدولي من خلاله أن يحقق هدفه المتمثل في إقامة نظام ديمقراطي لا عنصري في ذلك البلد يقوم على الحرية والمساواة وحكم الاغلبية .

ويجب ألا يهدأ بال المجتمع الدولي إلا عندما يصبح النظام الحالي الذي عفا عليه الزمن والذي يمارسه نظام بريتوريا مجرد ذكرى قاتمة لكابوس مضى .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ شهرين اجتمعت هذه الجمعية العامة في دورة مستأنفة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في العام الماضي . وفي تلك المناسبة أكدت وفود عديدة ، من بينها وفد بلدي ، أن الحالة في جنوب افريقيا بدأت منذ شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي تتطور في اتجاه إيجابي أدى الى إشاعة آمال وتوقعات متجددة لدى شعب تلك المنطقة الذي طالت معاناته .

وفي هذا السياق أعربنا عن ارتياحنا العميق إزاء التحرك في ذلك البلد نحو إجراء مفاوضات تؤدي الى القضاء على الفصل العنصري والى تحويل جنوب افريقيا الى دولة ديمقراطية لا عنصرية وأحطنا علما بالخطوات المشجعة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا والتي شملت الإفراج عن بعض السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية والمناوئة للفصل العنصري ، ورفع حالة الطوارئ رفعا جزئيا . ولئن كنا قد رحبنا بكل هذه التطورات ، فإننا أشرنا أيضا الى أن دعائم الفصل العنصري لاتزال قائمة ، وأن هناك مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح والنظم القمعية والتمييزية تواصل إعاقة تحقيق تطلعات الاغلبية السوداء وقد دعونا الى الحفاظ على التضامن

الدولي والإبقاء على الضغوط التي تمارس ضد حكومة جنوب افريقيا الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغيير عميق لا رجعة فيه في ذلك البلد .

إن سياسات وممارسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي والامم المتحدة منذ وقت طويل للغاية ومافتئت تركيا ، التي تؤيد باستمرار الجهود الرامية الى القضاء التام على ذلك النظام البغيض ، تشارك بنشاط في المناقشة التي تجري حول هذا البند في الجمعية العامة .

ومن دواعي السرور الخاص لوفد بلدي أنه لم يضطر لان يبدأ كلمته بإعطاء الصورة القاتمة والمتشائمة التي كانت سائدة في السنوات الماضية فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا . ويسعدنا أن نلاحظ أن الحوار مستمر بين السيد دي كليرك والسيد مانديلا . وقد تابعت تركيا باهتمام كبير الزيارة التي قام بها السيد دي كليرك الى الولايات المتحدة والتصريحات المشجعة التي أدلى بها عن مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" ، بالإضافة الى إعلانه بأن قوانين الاراضي ستلغى في الدورة المقبلة لبرلمان جنوب افريقيا . ويمكن أن نعتبر رفع حالة الطوارئ في إقليم ناتال وما أبدته حكومة جنوب افريقيا من رد فعل بدعوتها الجماعات المختلفة الى أن تلتزم بإلغاء قانون المرافق المنفصلة كدلالات على حسن النية لدى حكومة دي كليرك للإبقاء على مناخ يفضي الى المفاوضات والى النشاط السياسي الحر . ومن ناحية أخرى ، لاتزال مسالة اندلاع العنف في بعض أجزاء ذلك البلد تمثل مصدر قلق . وقد لاحظنا بحزن النتائج المفجعة للاشتباكات التي وقعت في أوائل الاسبوع الحالي بين بعض الجماعات العرقية والتي تزيد من تعقيد احتمالات بدء المفاوضات الموضوعية .

لقد تطرق أحد مقدمي الالتماس الذين شهدوا أمام اللجنة السياسية الخاصة في الاسبوع الماضي في كلمته الى الحديث عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز ويدعم على أفضل وجه عملية الإصلاح في جنوب افريقيا . وأبرز ذلك الملتمس التغيرات المذهلة التي وقعت في ذلك البلد خلال سنة واحدة ، وأشار الى خطورة احتمال قيام القوى المعارضة للتغير في جنوب افريقيا بتحويل اتجاه تيار الإصلاحات وعكس

مساره إذا لم يحدث رد فعل إيجابي من الامم المتحدة والمنظمات الاخرى ، ثم طلب أن تجرى عملية إعادة دراسة مخلصة وفورية لسياسة الامم المتحدة في هذا الصدد .

وتقع على عاتق المجتمع الدولي والامم المتحدة بشكل خاص مسؤولية خاصة لمساعدة شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري . لقد انتظرنا اليوم الذي يمكن فيه لكل أبناء جنوب افريقيا ، بغض النظر عن جنسهم ، أن يتمتعوا بالمساواة والعدل والحقوق السياسية الكاملة . ويتابع المجتمع الدولي باهتمام خاص التطورات الإيجابية التي أوصلت ذلك البلد الى عتبة حقبة جديدة ، وهو يؤيد الحوار السياسي الذي بدأ مؤخرا . وبالرغم من ذلك ، فإن غالبية المجتمع الدولي تشعر أيضا بأن نظام التمييز العنصري الكريه غير قابل للإصلاح ولابد من استئصال شافته تماما . ونظرا لان نظام التفرقة العنصرية هذا قد اكتسى طابعا مؤسسيا منذ ٤٠ سنة وترسخ في القوانين ، فإن استئصاله الكامل يقتضي إلغاء دعائمه الرئيسية . ومن نفس المنطلق ، تعتبر عملية وضع دستور جديد ديمقراطي ولاعنصري ، بالإضافة الى إلغاء قانون تسجيل السكان ، وقانون الاراضي ، وقانون مناطق الجماعات خطوات حاسمة يتعين اتخاذها . إن ما أبداه كل من السيد دي كليرك والسيد مانديلا من تصميم ومثابرة وصبر حتى الآن في معالجة الحالات المعقدة جدا أمر يشيع الامل والتفاؤل في نفوسنا في إمكان الاستكمال الناجح والسلمي لهذه العملية . وينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تستفيد من الحساسية الإيجابية للمجتمع الدولي فتعجل اتخاذ الخطوات الاخيرة والحاسمة لإزالة الفصل العنصري ، وبذلك تستعيد جنوب افريقيا مكانها الشرعي في مجتمع الامم .

وتعتقد تركيا أن الجهود الموحدة والمثابرة للمجتمع الدولي ستنجح في القضاء على دعائم الفصل العنصري ، وستتوج بتحقيق النظام الديمقراطي التعددي الذي يتم فيه تقاسم منصف للسلطة السياسية . وهي تؤيد الإبقاء على الزخم الذي ولده الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، بما في ذلك مواصلة كل الضغوط الحالية على جنوب افريقيا حتى يتم التوصل الى نقطة اللارجعة . وتعتقد أيضا أنه مع التقدم السريع المحرز مؤخرا لم يعد هذا الوقت بعيدا .

إن تركيا ليس لديها علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو ثقافية مع نظام بريتوريا وهي ملتزمة التزاما قويا بكل الجهود الموجهة صوب إزالة الفصل العنصري . ولا يربطها بجنوب افريقيا أي اتفاق اقتصادي أو تجاري . كما أنها تتجنب كل الاتصالات الرسمية مع ذلك البلد . وبالرغم من سياستها الاقتصادية الليبرالية فإنها تبذل كل جهد ممكن لجعل المعاملات التجارية للشركات الخاصة في أدنى مستوى . وتؤيد تركيا قرارات الأمم المتحدة ، وتعتقد أيضا أنه ينبغي لهذه المنظمة أن تواصل دورها الطليعي في رصد المبادرات التي تتخذ على المستوى الدولي .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام مضى ، اجتمعنا في هذه القاعة لكي ندين بأقوى العبارات الممكنة سياسات الفصل العنصري اللاإنسانية التي يمارسها نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، ولنجدد تصميمنا على أن نستأصل نهائيا والى الأبد هذه الآفة من عالمنا المتحضر .

وخلال الاشهر التي انقضت منذئذ ، شهدنا العديد من التطورات الإيجابية على الساحة الدولية - تطورات جعلت المفهوم العالمي للحرب الباردة والمجابهة بين الدولتين العظميين في ذمة التاريخ ، ومن ثم انتعشت آمال وتوقعات شعوب العالم لمستقبل من السلم والرفاه والامن .

لقد كان لتخفيف حدة التوتر في العالم ، عقب الانفراج بين الشرق والغرب ، اثره المفيد في أجزاء عديدة من العالم ، في تهيئة الظروف المؤدية إلى حل المشاكل الثنائية وغيرها والتي كانت تعتبر حتى اليوم عصيّة على الحل . وفي قارة افريقيا ، شاهد شعب ناميبيا الذي طالبت معاناته تحت نير نظام عنصري قمعي ، نهاية ناجحة لكفاحه الطويل الشاق عندما أصبحت ناميبيا دولة مستقلة ذات سيادة في آذار/مارس من هذا العام عقب إجراء انتخابات ديمقراطية . هكذا نرى أولئك الذين كانوا شعبا خاضعا للاستعمار منذ عام مضى قد غدوا اليوم مواطنين فخورين ببلدهم الحر المستقل ، يشاركون في انجاز المهمة الصعبة المتمثلة في التنمية وبناء الدولة .

وقبل شهر واحد فقط من هذا الحدث التاريخي ، ابتهجت الشعوب المحبة للحرية في كل بقاع العالم بالإفراج عن السيد نيلسون مانديلا بعد ما يربو على ربع قرن من الاعتقال في غياهب سجون جنوب افريقيا لمقاومته الظلم والطغيان المتجسدين في سياسات الفصل العنصري البغيضة التي ينتهجها النظام العنصري في ذلك البلد . وأعقب الافراج عن مانديلا وبعض الزعماء البارزين الآخرين رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وبعض الاحزاب والمنظمات السياسية الاخرى . ومنذ ذلك الحين ، ما فتئت عملية الحوار مستمرة بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا .

ولئن كانت هذه التطورات الإيجابية تقدم بوادر تبشر بالامل ، فلا يسعنا أن ننسى أن الهيكل الاساسي لنظام الفصل العنصري ما زال قائما في جنوب افريقيا ، مما يحتم على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة ضغوطه على نظام بريتوريا إلى أن يقوم ذلك النظام بإجراء اصلاحات حقيقية تؤدي إلى تفكيك الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق بحق في جنوب افريقيا .

والواقع أنه ، في الشهر الماضي فقط ، حث السيد نيلسون مانديلا بنفسه مؤيديه بأن يكشفوا من كفاحهم ضد حكم الاقلية البيضاء باستخدام الوسائل السلمية المشروعة ، مثل مسيرات الاحتجاج والاضرابات ومقاطعة المستهلكين للمحال التجارية ، نظرا لاستمرار تجريد الغالبية السوداء من حقوقها المدنية ، وخاصة حق التصويت واستبعادها من البرلمان ومن أجهزة صنع السياسة الاخرى . وقال السيد مانديلا في حشد التف حوله في جوهانسبرغ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، إنه إلى أن تتوافر لغير البيض آليات مناسبة لمعالجة شكواهم ، "سنواصل القيام بأعمال الاحتجاج" .

وفي تطور يشكل نقطة تحوّل حاسمة ، أعرب ٨٠ من ممثلي الطوائف الكنسية من البيض والسود في جنوب افريقيا في إعلانهم الختامي الذي أصدروه عقب المؤتمر الذي عُقد لمدة خمسة أيام في روستنبرغ في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، عن أنهم يدينون رسميا الفصل العنصري باعتباره خطيئة ، وأعلنوا تأييدهم تقديم تعويضات لضحايا هذا النظام . وعلى الرغم من أن هذا الإعلان غير ملزم لممثلي الطوائف الكنسية ، فقد أبرز بوضوح الإدراك السائد في هذا البلد بالحقيقة المحزنة لنظام الفصل العنصري الشرير .

أمامنا الآن قيد النظر تقرير الامين العام (A/44/960) عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد أولينا هذا التقرير دراسة متأنية ، وبخاصة النتائج التي توصل إليها فريق الامم المتحدة الذي زار جنوب افريقيا في حزيران/يونيه من هذا العام بقيادة مساعد الامين العام عبد الرحيم فرح . ومع أن هناك نبرة من التفاؤل المشوب بالحذر في الاستنتاجات التي خلص إليها الوفد في نهاية زيارته لجنوب افريقيا ، فإن تقرير البعثة يبين بوضوح أنه على الرغم من أن الطريق الذي سلكته حكومة جنوب افريقيا يبشر بالخير في المستقبل ويمثل تغييرا هاما عن موقف الحكومات السابقة ، هناك حاجة ماسة لأن تتخذ الحكومة تدابير إضافية من أجل تهيئة مناخ سياسي مؤات في ذلك البلد . وتقول فقرتا التقرير ذاتا الصلة :

"مازالت قوانين الفصل العنصري ، والانظمة الامنية القمعية ، واستمرار العنف ، بما فيه العنف السائد في ناتال ، تؤثر سلبا على الاستقرار المحلي وعلى احساس شعب جنوب افريقيا بالامان والرفاه . وطالما استمرت المواقف العنصرية وبقيت هياكل نظام الفصل العنصري على الصعيد المحلي ، اعترضت الصعوبات عملية التغيير .

"وينبغي التطرق إلى هذه القضايا بصورة عاجلة ، فلا شك في أنها سوف تيسر عملية المشاورات الواسعة النطاق فيما بين جميع القوى السياسية بشأن الاليات المناسبة لوضع دستور جديد ولرسم صورة المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد ..." . (A/44/960 ، الفقرتان ٢٥٤ و ٢٥٥)

وفي هذا الصدد ، أود أن أوضح أنه على الرغم من أن حكومة جنوب افريقيا قد اعتمدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر اتفاقا توصلت إليه مع المؤتمر الوطني الافريقي بشأن الإفراج عن السجناء السياسيين على مراحل ، حاولت الحكومة ربط هذا الافراج وإجازة حق الدخول للمنفيين مرة أخرى ب :

"التقدم الذي يحرزه المؤتمر الافريقي في الوفاء بوعده بتجميد كفاحه المسلح بوضعه حيز التنفيذ" .

ونحن نعتبر أن هذا الربط شاذ وغريب ، وهذا أقل ما يقال بعد أن أعلنت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي مرارا وتكرارا أن التزام منظمتها بوقف أعمال العنف في البلد يُراعى الان .

ونحن نشاطر الامين العام تأكيده ، كما أعرب في تقريره ، على الضرورة الملحة لإنهاء العنف السائد في أنحاء من جنوب افريقيا ، ونشاطره تخوفه من أنه ما لم تُعالج مسألة العنف على أعلى مستوى ، قد تشكل النتائج المترتبة على العنف صعوبات بالغة الخطورة بالنسبة للعملية السياسية .

وكما ذكر وزير خارجية الصومال ، السيد أحمد محمد عدنان ، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ :

إننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف والصراعات ... في بعض البلدات في جنوب افريقيا . ونأمل باخلاص أن تؤدي روح حسن النية والتفاهم التي تسود حاليا في جنوب افريقيا إلى تحقيق السلم والطمأنينة والوئام بين الشعب في المناطق المتضررة" . (A/45/PV.20 ، ص ٧١)

مافتئت الصومال تدين نظام الفصل العنصري الشرير . وينبع هذا من اعتقادنا بأن جميع الشعوب يجب أن تتمتع بحرية ممارسة حقها غير القابل للتصرف في العدالة وفي تقرير المصير . وكعضو مؤسسي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ساهمت الصومال بنشاط من أجل عزل النظام العنصري دوليا ، وقدمت دعمها العملي للكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد .

لقد اعتقدنا على الدوام أن المقاومة الداخلية والجزاءات الدولية نجحت في إبلاغ نظام الاقلية في جنوب افريقيا الرسالة ومؤداها أنه لا يمكن للفصل العنصري أن يديم نفسه . ووجهة نظرنا الحازمة هي أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب استئصاله ؛ لابد من إزالته كليا .

وخير ما يمكنني أن أفعله هو أن أقتبس من كلمة ألقاها مؤخرا السيد سالم سليم ، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية قوله :

"ليس هذا هو وقت تخفيف الضغط الدولي على نظام بريتوريا . على العكس من ذلك ، نحن ملزمون أدبيا ، أكثر من أي وقت مضى ، بالدعوة إلى مواصلة الضغط الدولي على ذلك النظام ليضطر إلى التحرك بحزم صوب تفكيك نظام الفصل العنصري وتهيئة المناخ الملائم للحوار بشأن انشاء ديمقراطية حقيقية ومجتمع غير عرقي في جنوب افريقيا" .

ولا يسعني أن أنهي كلمتي دون أن أسجل رسميا تقديرنا الخالص للعمل القيم الذي أدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت الادارة الدينامية والقديرة لرئيسها الدكتور ابراهيم غمباري ، الذي تلقى مساعدة قديرة من مساعد الامين العام ، السيد موزوريس . كما أننا نتقدم بالشكر أيضا إلى مسؤولي مركز مناهضة الفصل العنصري على العمل المتفاني الذي كرسوا أنفسهم له ضمن كفاحنا ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

لقد وصلت الحالة الآن في جنوب افريقيا إلى نقطة تحول تاريخية . ونحن نثق بأن التطورات الايجابية الدائرة ، مصحوبة بمواصلة الضغط الدولي ، ستؤدي إلى سقوط نظام الفصل العنصري الشرير ، وستكفل انشاء مجتمع ديمقراطي حقا في جنوب افريقيا .

السيدة شان هنغ شي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، استأنفت الجمعية العامة دورتها الرابعة والاربعين لمناقشة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وبعد شهرين تقريبا ، ها نحن نجتمع ثانية لمناقشة هذا البند في الدورة الخامسة والاربعين .

نحن نعتقد أن من الضروري والصحيح أن نظل مركّزين على هذه القضية الهامة جدا ، التي ما فتئ المجتمع الدولي ينظرها منذ عام ١٩٤٦ . فالفصل العنصري في جنوب افريقيا ليس مجرد آخر حصن استعماري فحسب ، بل إنه قضية أساسية تثير الاهتمام لاسباب أدبية أخلاقية . علينا أن نعيد العدالة والكرامة ومعاني الإنسانية إلى حالة استمرت طويلا واتسمت بالتجرد من الصفات الإنسانية على نحو لم يسبق له مثيل .

إن التغييرات المثيرة التي تدور الآن في أماكن أخرى من العالم أبرزت سرعة التغيير الذي يطرأ على حياتنا . وهذا ما يحدونا على الوقوف بثبات على عتبة التاريخ ، ننتظر بفارغ الصبر التدمير النهائي لنظام الفصل العنصري ، والتحول الذي طال انتظاره في مجتمع جنوب افريقيا .

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اتخذت حكومة الرئيس دي كليرك بضع خطوات ضرورية وجريئة . فقد أطلق سراح نيلسون مانديلا وعدد من الاعضاء القياديين في المؤتمر الوطني الافريقي ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، كما رفعت القيود عن ٣٣ منظمة أخرى . وأوقف تطبيق عقوبة الإعدام ورفعت حالة الطوارئ . وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، لبّت حكومة جنوب افريقيا الشرط الاخير للمؤتمر الوطني الافريقي ، وذلك بالعفو عن الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية . وأوقف المؤتمر الوطني الافريقي من جانبه ، الكفاح المسلح في آب/أغسطس من هذا العام . ويتوقع الآن أن تبدأ المحادثات الدستورية في وقت ما من ربيع ١٩٩١ .

والسؤال الذي ينبغي اشارته هنا هو لماذا إذن لم تبتدئ المحادثات الدستورية . يبدو أنه كلما حُلّت عقدة ، ظهرت عقدة أخرى تحتها . فعلى سبيل المثال ، على الرغم من الاتفاق بشأن السجناء السياسيين وبشأن الشروط التي تحدد من الذين قد يطلق سراحهم ، تقول سلطات جنوب افريقيا إن الذين تنطبق عليهم الشروط لاطلاق سراحهم لا يتجاوزون ٦٠٠ سجين سياسي . بينما تشتمل قوائم المؤتمر الوطني الافريقي

على حوالي ٦٢٠ ٣ اسما . وحيث أن كل طلب يجب أن ينظر على حدة ، فإن العملية ستأخذ وقتا طويلا .

وقد خلصت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها إلى أنه على الرغم من أن التدابير التي اتخذت حتى الآن مكنت المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وكذلك سائر المجموعات والشخصيات السياسية من تغيير مسار أنشطتها والشروع في تنظيم صفوفها على نحو علني ، فإن النشاط السياسي قد اصطدم بعقبات شديدة من جراء استمرار القيود المفروضة من جانب السلطات وكذلك بسبب العنف المستمر الذي تلجأ اليه القوات المعارضة للتحول الديمقراطي في البلد . وقد جاء في التقرير :

"وأعمال العنف المستمرة من قبل اليمين المتطرف وبعض العناصر في قوات الامن ، إلى جانب الصراعات الشديدة القائمة بين المنظمات السياسية ، تسهم في اثارة القلاقل في المجتمعات المحلية . والعنف بصدد التحول إلى عامل مهدد لعملية التفاوض الهشة ، كما أنه قد يؤدي إلى احداث صراع دائم يتسم بخطورة العواقب" . (A/45/22 ، الفقرة ٣٥٧)

في المناقشة التي أجريت في أيلول/سبتمبر من هذا العام سألنا نحن ، وفد سنغافورة ، أنفسنا السؤال الكبير : هل تسير جنوب افريقيا بخطى ثابتة على طريق التغير الذي لا رجعة عنه صوب إزالة الفصل العنصري ؟ وقد قلنا حينئذ ، ولانزال نقول الآن ، إن الاختبار السريع للالتزام بالتغير الذي لا رجعة عنه هو امتثال جنوب افريقيا لاحكام الاعلان المتعلق بالفصل العنصري .

إن الإعلان يبيّن أن المجتمع الدولي قد توصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة إزالة نظام الفصل العنصري من خلال حل يتفاوض عليه . ولب هذا الحل انشاء نظام سياسي يحق فيه لشعب جنوب افريقيا المشاركة في الحكومة وادارة البلد على أساس اقتراع شامل وغير عرقي يتساوى فيه الجميع ، أو على أساس قائمة مشتركة للناخبين في جنوب افريقيا الموحدة وغير المجزأة .

وعلى ضوء بعض التغيرات التي أقدم عليها نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، يقال في بعض الدوائر إنه ينبغي رفع الجزاءات الاقتصادية لتشجيع الرئيس دي كليرك . وقيل إن اقتصاد جنوب افريقيا في حالة سيئة ؛ وإن العديدين من الافريكانيين ، لاسيما الافريكانيون السود ، أكثر الناس تضررا ؛ وأنه نظرا لأن التغيرات السياسية تبدو آتية في الطريق ، فإنه ينبغي تخفيف الجزاءات .

وليس هذا هو الرأي السائد بين الاغلبية السوداء . كما أنه لا يمثل رأي ليندبوي مابوزا ، الممثل الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي في الولايات المتحدة ، فقد قال مابوزا ما يلي :

"يجب ألا ترفع الجزاءات إلا عندما تصبح التغييرات في جنوب افريقيا عميقة ولا رجعة فيها . وهذا يعني استكمال وضع الدستور بعد إجراء انتخابات تقوم على أساس المبدأ المقبول عالميا بأن يعطى صوت واحد للفرد الواحد" .

عندئذ فقط يمكننا القول إنه تم القضاء على الفصل العنصري وعندئذ فقط ينبغي رفع الجزاءات .

وترسم الاحصائيات صورة قاتمة لآثار الفصل العنصري التي لاتزال قائمة . فحتى اليوم ، على الرغم من الإعلان عن بعض التغيرات التي يتباهون بها ، مازال ٨٧ في المائة من الاراضي في جنوب افريقيا مملوكة بحكم القانون إلى الخمسة ملايين من البيض . كما يملك البيض في جنوب افريقيا ٩٥ في المائة من صناعات البلد . كذلك تنفق جنوب افريقيا على تعليم المواطنين البيض ورعايتهم صحيا أكثر من خمسة أمثال ما تنفقه على مواطنيها السود . ويبلغ معدل الوفيات بين الاطفال الرضع البيض تسعة في الالف ، وبين الاطفال الرضع السود ١٠٩ في الالف . ويبلغ متوسط العمر المتوقع للشخص الابيض في جنوب افريقيا ٧٢ سنة وللشخص الاسود ٥٩ سنة .

ولايزال عدد كبير من الهياكل المؤسسية للفصل العنصري قائما . فقانون تسجيل السكان وقانون أرض المولد ، وقانون احتكار الاراضي وتنميتها الذي يوفر الاساس القانوني لإقامة البانتوستانات ، وقانون مناطق الجماعات وقانون الاحتفاظ بالمرافق العامة منفصلة وهي دعائم الفصل العنصري ، لم يتم القضاء عليها حتى الآن . والجهات التي تعذر فيها تطبيق القوانين عمليا مثل الاحتفاظ بالمرافق العامة منفصلة في جوهانسبرغ وكاب تاون هي وحدها التي صدرت فيها قوانين محلية تسمح بتوحيد مرافق معينة .

وعندما تكلم السيد نيلسون مانديلا أمام البرلمان الكندي في حزيران/يونيه من هذا العام ، ناشد المشرعين الكنديين أن يستمروا في فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا وقال :

"كتعبير عن الإنسانية ، وليس كعمل خيري نطلب منكم أن تسيروا معنا الميل الاخير" .

حقا إن هذا هو الميل الاخير وينبغي أن نستكمله .

يجب أن نحيط علما بحقيقة أنه لم تحدث حتى الآن مفاوضات مضمونية بشأن مسألة التغييرات الدستورية . هناك محادثات بشأن تغيير دستوري وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري :

"أصبح موضوع المفاوضات الآن موقعا أساسيا من مواقع الكفاح وأداة رئيسية له" . (A/45/22 ، الجزء الاول ، الفقرة ١٨)

إن الجزاءات هي السلاح الوحيد الذي يمكن استخدامه ليبقى نظام بريتوريا جادا في إجراء تغييرات أساسية . وإزالة الضغط الدولي الآن يرقى إلى مرتبة إزالة القوة الحيوية التي يمكن أن تجبر حكومة جنوب افريقيا على الحضور إلى طاولة المفاوضات .

إن سنغافورة ، مع الدول الاخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تلتزم بالقضاء الكامل على الفصل العنصري . وفي الاجتماع العام السنوي المعقود في تموز/يوليه من هذا العام ، بينما رحب وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالإفراج عن السيد مانديلا ورفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، أعربوا عن رأيهم بأن الحواجز الاخيرة للقضاء الكامل على الفصل العنصري لاتزال قائمة . واتفق وزير خارجية سنغافورة ووزراء خارجية الدول الاخرى الاعضاء في الرابطة على أن الجزاءات يجب أن تبقى إلى أن تصبح عملية القضاء على الفصل العنصري عملية لا رجعة فيها .

يجب أن يفهم من تقلقهم الآثار العنيفة للجزاءات على اقتصاد جنوب افريقيا أن مجرد رفع الجزاءات لن يؤدي فجأة إلى عودة جميع المستثمرين ولن يمنع الموارد البشرية الموهوبة من مغادرة البلاد . والشيء اللازم لوقف المزيد من التدهور في

اقتصاد جنوب افريقيا ، هو أن تتوافر الثقة في المستقبل ويتحقق الامل في الاستقرار السياسي . ولن يتحقق هذا إلا بالاستكمال الناجح للمفاوضات الدستورية التي تبشر بتحقيق اتفاق عادل وبإنشاء دولة متحدة غير عنصرية وديمقراطية .

إذا ما نظرنا إلى الامام إلى مجتمع ما بعد الفصل العنصري ، يمكننا أن نفهم التجربة الناجحة الاخيرة في ناميبيا . فقد بين التحوّل السياسي في ناميبيا أن التغييرات الاساسية يمكن أن تحدث سلميا . والمجتمع الدولي كله سيراقب باهتمام بالغ التحوّل السياسي في جنوب افريقيا . وقد ذكر السيد مانديلا لشعبه أن الانضباط السياسي أمر حيوي للنضال . هذه حكمة سياسية وبداية تبشر بالخير . إن هذا الانضباط السياسي ، بالإضافة إلى التعاون فيما بين الاطراف السوداء المتعددة ، لازمان لحدوث تطور سليم في المستقبل .

وفي الختام ، تحث جنوب افريقيا على أن تتحرك بسرعة إلى الامام وأن تلغي آخر بقايا الفصل العنصري ، لكنها أكثرها أهمية ، حتى يتمكن السود والبيض في جنوب افريقيا من أن يقيموا في البلاد مجتمعا مستقرا مزدهرا في عهد ما بعد الفصل العنصري .

السيد غزال (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي في البداية أن أنقل شكر وفدي وتقديره للامين العام وللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وللفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وذلك للتقارير الهامة التي قدموها إلى الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من جدول الاعمال ، الخاص بسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . نود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لإيفاد الامين العام في حزيران/يونيه الماضي بعثة إلى جنوب افريقيا للتحقق من التقدم الذي أحرز في تنفيذ الإعلان الخاص بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

منذ عام تقريبا ، بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، ذلك الإعلان الذي وضع الخطة للقضاء على نظام الفصل العنصري الإجرامي غير الإنساني .

والتقارير المعروضة اليوم أمام الجمعية العامة تقارير تفيد نظام الفصل العنصري كما أنها تدينه . والشيء الاول الذي يظهر من هذه التقارير هو أن هذا البلد لايزال يفتقر إلى المناخ الملائم لبدء المفاوضات التي دعا إليها الإعلان والانتهاء منها سريعا . ومما لا ريب فيه أن حكومة بريتوريا اتخذت وأعلنت بعض التدابير فيما يتعلق بالتشريع والتنظيم . وأطلق سراح السجناء السياسيين ومنهم الزعيم نيلسون مانديلا ؛ ورفع الحظر المفروض على الاحزاب السياسية . وأقرت بعض القوانين ووعد بقوانين أخرى .

ومع ذلك فإن التقارير المعروضة أمام الجمعية العامة تبيّن أن الممارسة اليومية تقدم صورة مختلفة تماما للواقع السياسي في جنوب افريقيا . والواقع أن العنف لا يزال سائدا ، يثيره ويُلهبه العملاء البيض لنظام الفصل العنصري الذين يحرضون المجتمعات السوداء ضد بعضها البعض ويسببون بذلك خسائر فادحة في الارواح وتدميرا مروعا .

وحتى يومنا هذا ، مازالت الاحزاب السياسية وزعماؤها يتعرضون لشتى صنوف المضايقات وتفرض عليهم قيود على أشكال مختلفة . ولا يزال الآلاف من السجناء السياسيين قابعين خلف القضبان . ومابرحت شرطة جنوب افريقيا تعتقل المواطنين بالمئات عسفا ودون محاكمة لفترات تصل إلى ستة أشهر .

وعلى الرغم من البوادر التي وصفت بانها مشجعة ومن التدابير الرسمية القليلة التي اتخذت ، لا يزال سكان جنوب افريقيا السود يعانون من انعدام المساواة في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية . ذلك أن دعائم الفصل العنصري الخمسة ، أي قانون تسجيل السكان ، وقانوني أرض المولد لسنتي ١٩١٣ و ١٩٣٦ اللذين استند إليهما قانون مناطق الجماعات ، والنظام البرلماني ثلاثي المجالس ونظام البانتو التعليمي ، ونظام الاوطان ، لا تزال قائمة . كما أن القوانين الخاصة بالفصل العنصري ، والتشريع القمعي في مجال الامن ، وكذا قانون العمل الرجعي الذي يعزز التمييز العنصري ويقيد حرية الانضمام إلى الاتحادات ، والحق في رفض العمل ، كل تلك التشريعات لا تزال قائمة لم تمس .

إن عدد السود الذين لا يتوافر لهم سكن دائم يبلغ سبعة ملايين شخص . أما نسبة السود الحاصلين على مؤهل جامعي فلا تتجاوز ثلاثة في الالف مقابل ٣٥ في الالف بين البيض . كما أن المهاجرين البيض الذين يستقبلهم نظام بريتوريا ينالون حق التصويت بعد ثلاثة أسابيع من وصولهم . فهل يجب التذكرة بأن نيلسون مانديلا الذي غدا حرا لا يستطيع التصويت في بلده لانه أسود .

وليس ما تقدم إلا بعض العناصر المفحمة في الصورة القاتمة التي يقدمها لنا تقريرا الامين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن السياسة التي ما زال نظام بريتوريا ينتهجها ، وعن محنة سكان جنوب افريقيا السود .

نحن لا نريد تجاهل ما أعلنه دي كليرك ، رئيس جنوب افريقيا ، من عزم على التغيير ، ولكن تجدر ملاحظة أن أيا من المبادئ التسعة الواردة في الإعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة ، وأولها يدعو إلى أن :

"تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية" . (A/RES/S-16/1)

لم تنتقل ، حتى يومنا هذا ، إلى الواقع السياسي بالبلاد .

لقد أكد الرئيس زين العابدين بن علي مجددا ، في الكلمة التي أدلى بها أمام الجمعية العامة ، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، تضامن تونس مع سكان جنوب افريقيا السود ، ثم دعا بعد ذلك المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على جنوب افريقيا وتشديد جزاءاته ضدها حتى يتحقق القضاء المبرم على نظام الفصل العنصري البغيض . ولقد قررت الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، في إطار برنامج العمل المحدد في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة والمتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي :

"استخدام تدابير منسقة وفعالة ، بما في ذلك تقيد جميع البلدان تقيدا كاملا بحظر الاسلحة ، الإلزامي ، بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة ؛ ... العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار" . (المرجع نفسه ، ص ٨)

ويبيّن بوضوح من التقارير والدراسات ، أن تلك الادلة لم تتوافر بعد . ولذا نرى أن قرارات الجمعية العامة لا تزال واجبة التطبيق بالكامل .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : إنه لمن دواعي فخرنا أن نجتمع هذا العام وقد انتصر شعب ناميبيا على عنصرية حكومة جنوب افريقيا البغيضة وانضم إلى صفوف الدول ذات السيادة في المجتمع الدولي . إننا نعتقد أن تحرر ناميبيا من الاستعمار العنصري يبرز اليوم أملنا في أن يشهد العالم قريبا جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

لقد أدانت الجمعية العامة مرارا وتكرارا نظام الفصل العنصري بوصفه أبشع جريمة بحق الإنسانية . إن نظام الفصل العنصري البغيض الذي ينكر تماما مقاصد ومبادئ الصكوك المعلنة وحقوق الإنسان الاساسية ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين

الدوليين لحقوق الإنسان وميثاق الامم المتحدة ، لا يمكن إصلاحه على الإطلاق ولابد بالتالي من القضاء عليه تماما .

لقد نص إعلان الامم المتحدة الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة نصا قاطعا على ضرورة أن يفي النظام ببعض الشروط المسبقة ، التي هي في الحقيقة لا تعدو كونها أكثر من النتائج المباشرة لسياسة الفصل العنصري ، بغية تهيئة المناخ المؤدي إلى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . والشروط المسبقة التي تم تحديدها هي كما يلي :

أولا ، إطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط ؛ ثانيا ، إنهاء جميع أنواع الحظر على المنظمات السياسية والافراد ؛ ثالثا ، إخراج القوات من البلدان ؛ رابعا ، إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء التشريع الذي يستهدف حد النشاط السياسي ؛ خامسا ، إنهاء المحاكمات وإلغاء الإعدامات السياسية .

إن نظام بريتوريا العنصري ، لم يمتثل إلا لشرطين من الشروط الخمسة ، فقد رفع الحظر عن الاحزاب السياسية بالإضافة إلى إنهاء حالة الطوارئ ، أما التدابير الاخرى المطلوبة فلم تنفذ .

إن هذه التغييرات القليلة يجب أن لا يسمح لها بأن تطغى على الوضع الكئيب السائد في جنوب افريقيا . وهي أقل مما يجب وغير ذات أثر بالنسبة للوفاء بالشروط الواردة في إعلان هراري وإعلان الامم المتحدة الذي اعتمد بتوافق الآراء . وبالإضافة إلى ذلك ، فما زالت التشريعات القمعية مثل قانون الامن الداخلي لعام ١٩٨٢ ، وقانون السلامة العامة لعام ١٩٥٣ ، وتعديل قانون السلامة العام لعام ١٩٨٦ ، وتشريعات عديدة اخرى ، لاتزال سارية وتطبق على نطاق واسع مما يحد من النشاط السياسي بدرجة كبيرة . ولم يتم الإفراج عن معظم السجناء السياسيين ، وقد ترتب على استمرار بقاء التشريعات القمعية السالفة الذكر والتي أدت إلى اعتقال أكثر من ٠٠٠ ٧٠ مناضل خلال العقود الثلاثة الماضية فرض قيود على نفس المنظمات والاشخاص الذين ادعى النظام أنه رفع الحظر عنهم أو رفع القيود المفروضة عليهم ، الامر الذي يثير الشكوك حول الدوافع والتكتيكات الحقيقية للنظام العنصري في بريتوريا . ولذلك يتعين على الجمعية العامة أن تستمر في معالجة هذا الامر بطريقة صريحة وموضوعية .

لقد أكدت الوكالات والصحف استمرار فظوع نظام بريتوريا العنصري في تأجيج نيران الاقتتال الدائر في صفوف السكان الأصليين في عدة مناطق متفرقة في جنوب افريقيا ، وتحدثت عن نشاط متجدد لفرق الموت العنصرية التي تمارس القتل في صفوف السكان الأصليين .

إن استمرار قيام نظام بريتوريا العنصري في تصعيد الاقتتال الدائر حاليا بين السكان الأصليين معتمدا على سياسة "فرق تسد" التي تستخدمها الأنظمة العنصرية منذ قيامها حتى الآن ، وتورطه في كثير من المذابح ، إنما يؤكد المساعي المحمومة لهذا النظام العنصري ، الذي أصبح الآن في موقع الخائف بدلا من موقع المخيف ، لإطالة أمد بقائه عن طريق كسب المزيد من الوقت ودفع السكان الأصليين للانشغال عن قضيتهم الأساسية وتحويلها إلى الهامش واستنزاف طاقاتهم في أعمال اقتتال جانبية يكون فيها الخاسر الوحيد السكان الأصليين للبلاد .

وفي واقع الأمر ، فإن أعمدة الفصل العنصري والعدد الهائل من قوانين الفصل العنصري التي ترتكز عليها ، ما زالت كما هي لم تمس . وهذه الأعمدة التي ينبغي إزالتها بلا مهادنة ، وهي ليست موضع تفاوض ، هي أولا ، قانونا الأراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ اللذان أعطيا ٨٧ في المائة من أخصب الأراضي للمستوطنين البيض الذين يبلغون الآن خمسة ملايين ، وأعطيا ١٣ في المائة من أقحل الأراضي وأفقرها للسكان الأصليين الذين يبلغون حاليا ٣٠ مليونا ؛ ثانيا ، قانون تسجيل السكان الذي يصنف الأشخاص على أساس اللون والأصل العرقي ؛ ثالثا ، قانون تعليم البانتو المزعوم الذي ينص على أعطاء الأفارقة تعليما أدنى لإعدادهم لخدمة المستوطنين البيض ؛ رابعا ، النظام البرلماني ذو الثلاثة مجالس الذي يستبعد منه على وجه التحديد الأفارقة وهم الأغلبية ؛ خامسا ، نظام البانتوستانات "الأوطان" المزعوم ، وهو تقسيم يشبه منطقة البلقان لجنوب افريقيا حيث يقسم السكان الأصليين إلى مجموعات قبلية ويوضعون في أراض شبه صحراوية صغيرة حيث يعيشون فيها حياة بائسة . والغاية من إنشاء هذه المناطق كان بصورة أساسية إحياء العصبية القبلية التي حاول النظام العنصري في بريتوريا تقويتها في جنوب افريقيا حتى يتسنى له الظهور في ثوب صانع السلام .

والجدير بالذكر هنا أنه بالرغم من قرارات الامم المتحدة التي تدين بشدة قيام حكومة جنوب افريقيا العنصرية بإنشاء هذه البانتوستانات المزعومة ، وبالرغم من النداء الموجه إلى جميع الحكومات بعدم إضفاء أي شكل من أشكال الاعتراف على البانتوستانات والامتناع عن التعامل معها ، واصلت بعض الدول اتصالاتها معها . وللنظام العنصري في تل أبيب بصفة خاصة اتصالات مع بوفوفانسوانا ، وترانسكاي وسيكاي .

إن التغييرات الاساسية في جنوب افريقيا يجب أن لا تقاس بالتغييرات الشكلية أو إعلانات النوايا الطيبة وإنما باستئصال الدعائم الخمسة السابقة الذكر للفصل العنصري . وفي هذا الصدد نؤكد من جديد الاستنتاج الوارد في تقرير فريق الرصد ومفاده أنه :

"لم يحدث أي تغيير أساسي أو لا رجعة فيه في جنوب افريقيا . وما يسمى بالتغييرات التي جعلت بعض أعضاء المجتمع الدولي يعتقدون أنه ينبغي تخفيف الضغوط على نظام الفصل العنصري ، لا تصلح لتبرير هذا الاعتقاد" . (A/44/963 ، ص ٣٤)

إن على المجتمع الدولي ، أن يواصل فرض هذه الجزاءات ، بل وتكثيفها ، حتى تحقيق الغاية المرجوة منها .

إن عمليات التجميل والتزيين التي يجهد الغرب بها نفسه لتجميل نظام بريتوريا العنصري في عيون العالم لإطالة عمره أخفقت إلى الآن في إخفاء القبح المرعب لوجه هذا النظام العنصري في بريتوريا الذي بات يدرك تماما ، هو ومن يسانده ويدعمه ، أنه دخل مرحلة النزاع ما قبل الاخير ، إن لم نقل الاخير ، مع السكان الاصليين للبلاد ، أصحاب الارض والحق والثروة ، وبات متيقنا أن المستقبل للسكان الاصليين وليس للاقلية البيضاء التي استعمرت هذه الارض الافريقية ، واستوطنت فيها ، وأقامت لنفسها فوق ترابها دولة على حساب شعبها ، سكان البلاد الاصليين ، الذين ناضلوا وما زالوا من أجل حريتهم وأرضهم وذهبهم والماسهم .

إن هؤلاء المتحمسين لتجميع النظام العنصري في بريتوريا والذين حاولوا تقديم دي كليرك على أنه يمثل الوجه الابيض للرجل الابيض لم يفوّتوا فرصة للإشادة به وللمطالبة بدعمه واستغلوا مناسبة إطلاق سراح المناضل مانديلا ، والسماح بالعمل السياسي في جنوب افريقيا ، وإعلان استقلال ناميبيا - استغلوا هذه المناسبات - للترويج للوجه الديمقراطي الحر لنظام دي كليرك حسب مفهومهم ، وللمطالبة بفك العزلة المضروبة على نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا كمكافأة لهذا النظام على تلك الإجراءات التي تعجز تماما عن تحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في القضاء على نظام الفصل العنصري . هذه الإجراءات التي جاءت نتيجة المأزق الخطير الذي يتخبط فيه نظام الابرتهايد ، وانغلاق كل الآفاق أمام إمكانية الاستمرار في سياسة الفصل العنصري . فشعب جنوب افريقيا المناضل شبّ على الطوق وتمتع بدعم القارة وجميع الشرفاء والاحرار في العالم ، وما أكثرهم ، ولم يعد باستطاعة البيض مواجهة الثورة الشعبية وهم بعملهم هذا إنما يأملون التوصل إلى حل يضمن لهم امتيازاتهم ومصالحهم .

إننا نشير إلى هذه الحقيقة كيما نسترعي انتباه أولئك الذين يظنون أن هؤلاء العنصريين البيض في جنوب افريقيا ، الذين دأبوا لعقود طويلة على العناد والغطرسة والتحدي ، قد باتوا مقتنعين بحقوق السكان الاصليين ، وإن أفكار ملائكة الرحمة قد غزتهم فتحولوا بين ليلة وضحاها إلى انسانيين ، مشفقين ، مقتنعين بحق الإنسان الافريقي والملون في العيش بسلام في بلاده وعلى أرضه .

إن الحركات العنصرية ، وإن تبرقعت بصور منافية لحقيقتها ، فإنها ومن خلال ممارساتها اللاإنسانية سرعان ما تميط اللثام عن جوهرها المعادي للجنس البشري . ومن هنا فإن هذه الحركات العنصرية ، وعلى مر التاريخ ، كانت تحمل بذور فنائها في ذاتها وبين ايديولوجيتها القائمة على العدوان واغتصاب حقوق الآخرين ، وتزوير حقائق التاريخ والجغرافية - ولو إلى حين . وحتى الانتصارات التي تحققها الانظمة العنصرية كانت تعني هزيمتها وليس في ذلك تناقض فاضح . ذلك أن هذه الحركات العنصرية كانت تكشف عن وجهها التاريخي الاسود لاصحابها عندما تحقق أهدافها ، تماما كما حدث للنازية والفاشية وغيرهما . والحركات العنصرية الراهنة لا تشكل استثناء لهذا الواقع .

لقد تناصرت العنصريتان في بريتوريا وتل أبيب وتعاونتا في مجالات شتى ، وأيدتهما قوى تزعم أنها مع الحرية ، ولكن الحرية لا تنفصل عن العدل ، والحرية لا تنفصل عن الشعوب ، والحرية لا تنفصل عن الحق . فأي حرية هي تلك التي تقف مع المعتدي ومع العنصريين الذين يتوسعون على حساب الحياة والاحرار ؟

إن النظام العنصري في بريتوريا ، الذي دأب على اقتراف أعمال العدوان والترهيب وزعزعة الاستقرار والابتزاز ضد دول المواجهة وسائر الدول المجاورة ، قد وجد في النظام العنصري في تل أبيب كل الدعم والمساندة لدرجة أصبح عليها هذا التعاون والشراكة بينهما ينمو على نحو استراتيجي . فكلاهما يشكل اسفنجة غير قابلة للتشبع تمتص كل طاقات المنطقتين العربية والافريقية ، ونزيفا مزمنا في مواردهما . وليس أدل على خطورة هذا التعاون المشؤوم ونتائجه على سلم وأمن المنطقتين العربية

والافريقية من حقيقة أن الجمعية العامة رأت بحكمتها أن تعقد مؤتمرا دوليا مخصصا لبحث أمر هذا التعاون المشؤوم ، خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، في مركز فيينا الدولي ، حيث أدان هذا المؤتمر بشدة وبلا مواربة ، في الفقرة ٢٥ من الإعلان الصادر عنه ، النظام العنصري في تل أبيب لتعاونه مع نظام حكومة جنوب افريقيا العنصرية خاصة في الميدانين العسكري والنووي ، في تحد صارخ لقرارات الامم المتحدة .

إن استمرار التعاون بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب في تطوير المساوخ الحامل للرؤوس النووية بمئات الملايين من الدولارات ، في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو تصفية ما لديه من صواريخ ، يؤكد أن هذين النظامين ، اللذين لهما تاريخ مشترك ومصير واحد ، لن يتنازلا أبدا عن أهدافهما العسكرية والعدوانية ، ويعني أنهما غير مستعدين لان يتخليا عن أي من أطماعهما ومشاريعهما المعروفة في العدوان والقهر ، ويعني بشكل واضح أنهما يتهيآن لعدوان جديد ضد الشعوب العربية والافريقية .

ونود في هذا الصدد أن نشير إلى أن تقرير الامين العام المتعلق بقدرة نظام جنوب افريقيا العنصري في مجال القذائف التسيارية التي تحمل رؤوسا نووية والذي استعرض باسهاب دور النظام العنصري في تل أبيب في هذا المجال ، قد خلص إلى القول بأن برنامج حكومة جنوب افريقيا العنصرية للقذائف يعتمد على تكنولوجيا أجنبية من عدة مصادر أجنبية وأن المصدر الوحيد المرخص له رسميا لتكنولوجيا القذائف الاجنبية اليوم هو النظام العنصري في تل أبيب .

إننا على اقتناع بأن العنصرية إلى زوال ، وإننا مع أشقائنا الافارقة شركائنا في التاريخ والثقافة والاسلوب المعاشي ، في خندق واحد ، نناضل ضد العنصرية بشتى أشكالها . وإذا كانت جرائم العنصرية موجهة بالدرجة الاولى ضد العرب والافارقة ، فإنها في الواقع موجهة ضد الإنسانية جمعاء : فقضية الحرية لا تتجزأ في العالم ، وقضية العدالة لا تتجزأ أيضا ، والظلم ظلم أينما كان .

إن السبب الجذري للنزاع الدائر في الجنوب الافريقي هو الفصل العنصري ، وسياسة نظام الفصل العنصري المتمثلة في العدوان والارهاب الصادر عن الدولة ، والرامية إلى زعزعة استقرار ليس بلدا واحدا بل منطقة بأسرها والسيطرة عليها . وحتى هذه الساعة لا يزال نظام الفصل العنصري المخزي قائما بنزعاته القمعية وعواقبه الهدامة كخطر واقع في حياة جنوب افريقيا . ولذلك سيكون من قبيل الخداع التام للنفس النظر إلى الحالة السائدة في جنوب افريقيا بوصفها تعبيرا عن نهاية الفصل العنصري البغيض ، بل على العكس ، تشير جميع الدلائل إلى إن الفصل العنصري البغيض وطيد الاركان في جنوب افريقيا .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لم يقبل بأن تكون جنوب افريقيا الجديدة مجتمعا مواحدا وديمقراطيا وغير عنصري . والحاصل أنه لم يتحقق من الامور الجوهرية شيء . فاعمدة الفصل العنصري التي ذكرناها سابقا لا تزال قائمة والسكان الاصليون الذين يشكلون الاغلبية ما زالوا محرومين من حقوقهم لاسباب عنصرية بحتة . فهم ما زالوا غير قادرين على التصويت ، ومئات السجناء السياسيين ما زالوا يرزحون في سجون الفصل العنصري ومعارضو الفصل العنصري ما زالوا عرضة للسجن بموجب قوانين الامن المختلفة . ولذلك فإننا لم نقتنع بعد بتأكيدات أن التطورات الاخيرة عميقة ، ولا يمكن العودة عنها ، وهامة بشكل كاف لتطغى على الحقائق الكئيبة السائدة هناك . وفي الواقع نحن لا نعتقد أن هذه التغيرات ، التي كما قلنا ، لا تعدو كونها أكثر من نتائج الفصل العنصري البغيض ، تشكل قاعدة كافية لنا للامتناع أو التوقف عن إدانة نظام الفصل العنصري البغيض ، وسوف نفعل ذلك حتى إزالة هذا النظام البغيض بشكل كامل .

إن بلادي ، التي وقفت بشكل راسخ مع شعب ناميبيا على امتداد سنوات كفاحه في سبيل تخليص نفسه من الاستعمار العنصري البغيض ، تقف أيضا بشكل راسخ مع شعب جنوب افريقيا المناضل ، سكان البلاد الاصليين الذين يناضلون بلا هوادة ضد أبشع جريمة بحق الإنسانية ويطالبون بالمساواة والعدالة والتمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية ، والمستعدين أيضا للموت كفاحا في سبيل هذه الحقوق .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

إننا إذ نحث شعب جنوب افريقيا المناضل على ضم صفوفه وتوحيد قواه ، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن مسيرة هذا الشعب المناضل صوب الحرية تمضي نحو النصر النهائي في المستقبل القريب . إن كفاحه المشروع ضد أبشع جريمة بحق الإنسانية سيؤتي ثماره بكل تأكيد وإن العالم سيشهد قريبا جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية ، ذلك أنه من المستحيل الإمعان في حرمان هذا الشعب المناضل ذي التاريخ العريق من حقوقه الاساسية وتركه خارج حركة الحياة في بلاده وعلى أرضه .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اتقدم للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتقديرنا العميق لتقريرها الشامل المتعمق . وقد وفر لنا ذلك التقرير أساسا متينا نستند إليه في نظرنا للحالة السائدة في جنوب افريقيا . كما نود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر رئيس اللجنة الخاصة ، البروفسير ابراهيم غمباري سفير نيجيريا ، الذي أسهمت قيادته الحكيمة المخلصة والمقتدرة اسهاما أساسيا في النضال من أجل استئصال نظام الفصل العنصري إلى الابد . ويود وفدي أن يعرب عن أسفه العميق للوفاة المفاجئة للسيد زفانيا ماتوبنغ ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . وستُفتقد زعامته بشدة أثناء أداء المهمة التي لم تنجز بعد ، وهي مهمة القضاء على الفصل العنصري .

وقد ظلت اللجنة الخاصة تعمل بلا كلل على مدى سنوات عديدة من أجل تعبئة الدعم من جانب المجتمع الدولي للإبقاء على الضغوط السياسية - والاقتصادية على حكومة جنوب افريقيا وتعزيز تلك الضغوط . وطالب الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، نظام جنوب افريقيا بأن يُنهي نظام الفصل العنصري الشاذ . وقد توصلت تلك الوثيقة التي حظيت بتوافق الآراء إلى تدابير شاملة ضرورية لضمان إحداث التغييرات السياسية الجوهرية التي يظل تحقيقها هو مهمتنا الاساسية .

وبينما يُرحب وفدي باطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا بعد ٢٧ عاما من السجن ، ورفع الحظر على المنظمات السياسية - المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا - وإنهاء حالة الطوارئ ، فإن تراث الفصل العنصري ما زال يكدر حياة السكان في جنوب افريقيا . وما برح النشاط السياسي العادي تعوقه دعائم الفصل العنصري . فبموجب أحكام قانون الأمن الداخلي ، تحتجز قوات الشرطة الناس أيضا للاستجواب دون مدة محددة . وطبقا لتقرير لجنة حقوق الإنسان ، لم يحدث تخفيف في التشريعات الامنية الخاصة بحالة الطوارئ . والواقع أن عدد المسجونين قد وصل إلى أقصى رقم وصل إليه وهو ٠٠٠ ٧٠ الف شخص . وحتى عندما تعهد الرئيس دي كليرك بأن

يؤدي رفع حالة الطوارئ الى تحديد عدد المسجونين ، فإن التقارير التي تتكلم عن التعذيب والموت في السجون مازالت تتوالى . ومازالت القوانين القمعية سارية المفعول ، ويلقى المعارضون لنظام الفصل العنصري العقاب القاسي . وباستثناء إلغاء قانون الاحتفاظ بالمرافق المنفصلة ، ما زال النظام اللاإنساني مزدهرا من خلال جملة قوانين ، من بينها قانون تسجيل السكان ، وقانون أراضي الاهالي ، وقانون مناطق الجماعات . ولا يمكن انكار أن التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها لم تحدث بعد .

وكانت المضاعفات التي طرأة على الحالة هي النتيجة المحزنة للاحداث التي وقعت في إقليم ناتال . لقد تفاقمت التناحرات بين الاهالي في شتى البلدات ، دون أن تكبح الحكومة جماحها ، وهناك مجموعة كبيرة من العوامل المتشابكة التي تولد وتغذي ردود فعل عنيفة ، ناجمة عن ظروف اجتماعية واقتصادية كامنة في نظام الفصل العنصري ، كما تقع هجمات كثيرة تقوم بها فرق صدام من الجماعات اليمينية المتطرفة ، وترتكب قوات الامن أعمال عنف مؤذية للشعور . وتعتبر دورة العنف الحالية نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري ، ولا سيما سياسة الاوطان ونظام العمال المهاجرين ، التي أدت إلى تصاعد التوتر في المجتمعات السوداء فلا مفر إذن من أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لإجبار نظام بريتوريا على إحداث تغييرات جذرية لا رجعة فيها وإلغاء القوانين القمعية . وإذا أريد إجراء مفاوضات حقيقية ، فإن التدابير التجميلية التدريجية لن تكون كافية لتلبية المتطلبات المشروعة لاغلبية شعب جنوب افريقيا ، الذين عانوا من المتاعب والصعاب على مدى عقود . وقد طالبت اندونيسيا باستمرار بفرض جزاءات إلزامية على نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وقدمت اندونيسيا أيضا ، بوصفها عضوا نشطا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفي الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، الدعم الكامل والتضامن لاغلبية سكان جنوب افريقيا في نضالهم الطويل الباسل ضد الحكم العنصري . ونحن مقتنعون بشدة بأن التضحيات العظيمة التي

قدمها شعب جنوب افريقيا ونضاله النبيل الباسل من أجل القضاء على المظالم الخطيرة لنظام الفصل العنصري لن تؤتي ثمارها إلا باستئصال البلاء العنصري من جذوره كلية .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس جزءا من حديث أدلى به رئيسنا سوهارتو في حفل تكريم أقامه على شرف السيد مانديلا أثناء زيارته الأخيرة لاندونيسيا . ويعبر هذا الاقتباس بدقة شديدة عن احساسنا بالمشاركة مع شعب جنوب افريقيا .

"إن تأييدنا القوي لجنوب افريقيا ضد السيطرة والقمع العنصريين إنما ينبعث عن اقتناع قوي للغاية . فالجملة الاولى لديباجة دستورنا لعام ١٩٤٥ تنص على لزوم إزالة الاستعمار من على وجه الارض لانه يتعارض مع الإنسانية والعدالة . وهذا التأكيد إنما هو برهان على اقتناعنا بما يسببه الاستعمار من مرارة وادراكنا لها ، حيث كنا نحن خاضعين للاستعمار في الماضي" .

لقد رحبت اندونيسيا حكومة وشعبا ترحيبا حارا بالايام الاربعة التي زار فيها السيد نيلسون مانديلا بلادنا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، فقد قوبل بإجلال واحترام كرئيس دولة زائر ومنح ميدالية نجمه اندونيسيا "اديبرادانا" لدوره في النضال من أجل المساواة في الحقوق لشعب جنوب افريقيا بأسره . لقد كان هدف الزيارة ، كما ذكر السيد مانديلا ، تقديم الشكر لاندونيسيا على الاسهامات القيمة التي قدمتها لنضال شعبه من أجل التحرير . كما تكلم أيضا عن دورنا التاريخي كدولة مضيفة لمؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥ ، الذي أسفر عن إقامة علاقات وثيقة بين الدول الاسيوية والافريقية .

يود وفد بلادي أن يؤكد على أن المفاوضات ذات المغزى المتوخاة في إعلان الامم المتحدة قد أصبحت ضرورة مُلحة . وفي هذا الصدد ، نرحب بالتطورات الهامة التي وقعت ، والتي أسفرت عن بلاغين مشتركين هما بيان غروت شور وبيان بريتوريا . ويحدونا وطيد الامل في أولا : أن تحقق هذه الاجتماعات رفيعة المستوى بين الحكومة وممثلي المؤتمر الوطني الافريقي الاهداف المنصوص عليها في الإعلان ؛ ثانيا ، أن تتخذ حكومة بريتوريا خطوات سريعة لإعادة الحقوق السياسية ؛ وثالثا ، أن تجرى مفاوضات جادة ترمي إلى وضع دستور جديد لجنوب افريقيا يكفل تقاسم كل شعب جنوب افريقيا للسلطة . وفي ظل هذه الخلفية تكرر اندونيسيا تضامنها الراسخ مع شعب جنوب افريقيا عن جهوده الرامية إلى ضمان تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض برمته . إننا نقدم تأييدنا الكامل من أجل التحقيق التام للهدف النبيل المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي منصف عادل غير عنصري في جنوب افريقيا .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية أن أقدم باسم وفد بلادي تعازينا الحارة بوفاة المرحوم زيفانيا موشو بنغ ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . وأرجو أن ينقل وفد مؤتمر الوحدويين الافريقيين تعازي وفد بلادي إلى أسرته وإلى شعب آزانيا الصديق . لقد ظلت سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا لما يزيد على أربعين عاما بندا رئيسيا على جدول أعمال دورات الجمعية العامة . وخلال هذه المدة الطويلة أصدرت الجمعية قرارات عديدة بهدف وضع حد لهذه المأساة التي يعيشها شعبنا الافريقي في جنوب القارة . ومع ذلك فإن افريقيا التي ناضلت شعوبها من أجل استقلالها وحريتها وقدمت الآلاف من الضحايا دفاعا عن الإنسان وكرامته ، لا يزال جزء عزيز من أرضها يخضع لابشع أنواع التفرقة من قبل أقلية عنصرية تنكرت للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحدت إرادة المجتمع الدولي الذي أدان هذه السياسة البغيضة . وليس هناك مثيل لهذا التحدي سوى الصنو الآخر للنظام العنصري في المنطقة العربية وهو الكيان الصهيوني الذي يمارس نفس السياسة العنصرية ونفس السياسة التوسعية تجاه شعب فلسطين وتجاه الامة العربية . والكل يعرف التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين في الشمال والجنوب اللذين يمثلان خطورة لا على أمن وسيادة شعبي فلسطين وآزانيا فقط ولكن على افريقيا والمنطقة العربية أيضا .

منذ الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة شهدت منطقة الجنوب الافريقي تطورات سياسية متلاحقة . ولا شك أن أهم هذه التطورات هو استقلال ناميبيا وانضمامها إلى الامم المتحدة لتشكل بذلك دعما جديدا لنضالنا ضد الميز العنصري وسياسته المدانة عالميا . وفي جنوب افريقيا ذاتها فإن المقاومة المستمرة لشعب آزانيا وسياسة المقاطعة التي يفرضها المجتمع الدولي أجبرتا نظام بريتوريا على إجراء تغييرات شملت الإفراج عن عدد من المعتقلين وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، بما فيهم السيد نيلسون مانديلا رمز نضال شعب جنوب افريقيا المضطهد . إن هذه التطورات التي تابعناها باهتمام تعتبر جيدة ونرحب بها . مع ذلك فإننا نلاحظ أنها مازالت أقل

مما طالبنا به بموجب القرارات المتتالية للامم المتحدة . هذا إلى جانب أن ما تم القيام به حتى الآن لا يستجيب إلا بشكل جزئي للشروط التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها الصادر يوم ١٤ كانون الاول/ديسمبر الماضي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

إن المجتمع الدولي الذي التزم من خلال قراراته المتتالية بضرورة القضاء على النظام العنصري لا يجب أن يكتفي بما أجراه هذا النظام من تغييرات ، أو أن يقتنع بأن ما يجري في جنوب افريقيا الآن هي تغييرات ثابتة لا رجعة فيها . وعلى هذا الاساس فإننا لا نجد منطقية لاي عمل يبرر الدعوة إلى تخفيف الجزاءات ورفع المقاطعة الدولية عن نظام جنوب افريقيا . إن على المجتمع الدولي الذي حدد الهدف الذي ينبغي تحقيقه في جنوب افريقيا ، وهو إقامة مجتمع ديمقراطي خال من أي تمييز ، يجب أن يزيد من مساعداته لشعب جنوب افريقيا ويواصل ضغوطه حتى يستعيد الشعب المضطهد في هذا البلد كافة حقوقه المشروعة وتتحقق المساواة الكاملة لكل الناس بغض النظر عن لون بشرتهم أو عقيدتهم .

إن استمرار العنف السياسي في منطقة ناتال وغيرها من المناطق الاخرى في جنوب افريقيا يمثل مصدرا للقلق لنا جميعا ، حيث ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن ما يزيد على ٤٠٠ ١ شخص ، أغلبهم من السود ، قتلوا في العام الماضي . والمعلومات المتواترة تجلب معها كل يوم أنباءً جديدةً عن أعمال العنف . وإننا إذ نشعر بإحساس متزايد بالحزن والالم نشدد الدعوة لاتخاذ الإجراءات العاجلة لوضع نهاية سريعة لهذا العنف وتحقيق المصالحة بين الاشقاء .

لقد اتخذت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دوما موقفا واضحا ومحددا من نظام الفصل العنصري وممارساته . وأكدت مرارا وتكرارا إيمانها الراسخ بضرورة التفكيك التام والكامل لهذا النظام بكل أشكاله ومظاهره ومن هذه المنطلقات فقد التزمت ليبيا التزاما كاملا بمقاطعة هذا النظام ودعمت كل الجهود الرامية إلى القضاء عليه من خلال منظمة الوحدة الافريقية وفي إطار حركة عدم الانحياز وبالوقوف

إلى جانب الاغلبية المضطهدة لشعب جنوب افريقيا التي تناضل من أجل استعادة حقوقها المشروعة . وبلادي تفخر دائما بدورها في دعم نضال حركات التحرر وتأييدها لصمود دول المواجهة الافريقية واسهامها في الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة العملية لضحايا الفصل العنصري .

لا يفوتني في اختتام هذا البيان أن أشيد بالاعمال القيّمة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت القيادة الحكيمة والقديرة للصديق العزيز مندوب نيجيريا الدائم لدى الامم المتحدة السيد ابراهيم غمباري . إننا نؤيد استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في تقريرها A/45/22 . إن انشطة وأعمال هذه اللجنة أسهمت بشكل إيجابي وواضح في الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري الذي وُصف وبحق بانه وصمة عار في جبين الضمير العالمي .

السيد بيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لعقود عديدة ، مافتئت الامم المتحدة تبذل جهودا متواصلة من أجل تحقيق القضاء التام على نظام الفصل العنصري اللاانساني في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية اعتُمدت قرارات عديدة من جانب مجلس الامن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الامم المتحدة . وفي رأينا ، أن نظر الجمعية العامة الشامل لهذا البند من بنود جدول الاعمال في الدورة الحالية ينبغي أن يُتخذ أساسا لاعمال تحضيرية مشتركة لوضع قرارات فعالة من شأنها أن تيسر إلى أقصى حد ممكن التحقيق السريع والمؤكد لهذا الهدف البالغ الاهمية .

يتوفر أساس طيب لنجاح هذه المهمة . وأشير هنا إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . هذا الاعلان ، الذي اعتُمد بتوافق الآراء ، يتضمن برنامج عمل واقعيا وواضحا ومستفيضا للقضاء بالوسائل السلمية على نظام الفصل العنصري من خلال المفاوضات . ويمكننا في هذا الصدد أن نسترشد بالقرار ٤٤/٢٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها المستانفة الرابعة والاربعين فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ ذلك الاعلان .

وتعبّر هذه الحقائق عن فترة ما بعد المجابهة التي بدأت مؤخرا ، وهي تعدّ رمزا بليغا لاستعداد الدول الاعضاء في الامم المتحدة وتصميمها على العمل الجماعي لتحقيق الاستئصال غير المشروط لذلك الشر ، ألا وهو الفصل العنصري .

نعرف أن تكثيف الجهود المتضافرة لكل أعضاء المجتمع الدولي ، بغية حسم هذه المشكلة ، أصبح ممكنا بفضل التغييرات الايجابية العميقة التي وقعت في العالم . والواقع إنه لم يكن بوسع هذه التغييرات إلاّ أن تؤثر على الحالة السائدة في الجزء الجنوبي من افريقيا . وقد كان للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا تأثير مفيد على الحالة في تلك المنطقة . ونرى الآن بوضوح أكثر من أي وقت مضى خطورة واستحالة استعمال القوة العسكرية فيما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الدول أو بين الفصائل السياسية المختلفة .

وفي ظل الظروف الجديدة هذه اكتسبت مهمة إزالة نظام الفصل العنصري شكل القوة الحتمية المعنوية والسياسية ـ وهذا أمر يجب أن يأخذه الجميع في الحسبان . فلأول مرة توجد فرصة حقيقية لإزالة هذا النظام العنصري من خلال المفاوضات بين الحكومة والمعارضة . ونحن نشيد بالحركة الجماهيرية الشعبية المناهضة لنظام الفصل العنصري للنضال الذي تخوضه منذ سنوات عديدة . كما نشيد بالقوى الديمقراطية بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي لما تقوم به من نضال يتسم بإنكار الذات . ونشيد بالمثل بدول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية التي تقوم بأنشطة إيجابية في هذا الخصوص . ونشيد كذلك بالمجتمع الدولي برمته لاستمرار هذا النضال .

ونتيجة لكل هذه الجهود التي بُذلت بشكل متضافر وأصبحت تشكل تيارا قويا تهيأت الظروف التي أجبرت الأوساط الحاكمة في جنوب افريقيا على أن تدرك أن هذه التغييرات لا رجعة فيها .

وبالمثل ، ينبغي أن نشيد بالمسؤولين في جنوب افريقيا الذين اتخذوا خطوات ايجابية هامة مثل رفع الحظر عن أنشطة الاحزاب والحركات السياسية ، وإعلان حكومة الرئيس دي كليرك عن ضرورة وضع نهاية لنظام الفصل العنصري ، ورفع حالة الطوارئ من كل أنحاء البلاد .

إننا نرحب بالمفاوضات الجارية بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا لإزالة العقبات وبدء التفاوض حول التوصل إلى تسوية سلمية في جنوب افريقيا ،

ونحيط علما بأنه أمكن التوصل إلى اتفاق حول عدد من المسائل الاساسية ، ونود أن نشدد بشكل خاص على الدور البنّاء الذي اضطلع به المؤتمر الوطني الافريقي في عملية التفاوض . ويعرف الجميع ما للقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر الوطني الافريقي بإنهاء نضاله المسلح من تأثير هام على هذه العملية بمجملها .

إلاّ أن التغييرات التي حدثت حتى الآن في جنوب افريقيا ، رغم ما لها من أهمية كبرى ، لا ترقى إلى مستوى حل القضية الرئيسية ، ألا وهي إزالة نظام الفصل العنصري وهياكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تسنده ـ الهياكل المترسخة أُسسها في التشريعات الحالية . لايزال يتعين إحداث تغييرات جذرية وتقدمية لا رجعة فيها .

ويقول الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية :

"لكن العملية السياسية باتجاه إسقاط نظام الفصل العنصري مازالت في مرحلة أولية ومازالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ، وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف ذي الصلة بالسياسة" . (A/45/1 ، ص ٦)

ووفقا لبرنامج العمل الوارد في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، يتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ المزيد من الخطوات الجذرية لإزالة نظام الفصل العنصري . وتشمل التدابير التي يشير إليها الاعلان إلغاء الاحكام التشريعية التي تحدّ من النشاط السياسي .

وقد أدى انقضاء سنوات عديدة على هيمنة نظام الفصل العنصري المنبني على القوة وعلى استقطاب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد إلى إشاعة جوّ من الخوف والعداء والريبة . وسيكون من الامور غير الواقعية أن نتوقع التغلب على الحواجز التي من هذا القبيل والتي ترسخت على مدى عقود طويلة بضربة واحدة . ومن الواضح أنه لابد من اتخاذ خطوات فعالة للتغلب على تلك العقبات .

فأولا وقبل كل شيء يجب وضع حدّ لأي مظهر من مظاهر العنف ، وكفالة استقرار الظروف السلمية . وتقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق الحكومة لضمان ذلك .

ويتطلب هذا بذل المزيد من الجهود المخلصة والمتواصلة من جانب كل الأطراف المعنية لبلوغ الهدف المشترك وهو تفكيك الفصل العنصري واقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية . ومن البديهي أن هذه العملية ليست بالعملية السهلة . ولا يسع أي فرد أن يضمن أنه لن يعترض هذه العملية أي مصاعب أو عقبات ؛ ومع ذلك ، تشير كل الدلائل إلى أن ذلك الهدف سيتحقق إذا تحلت الأطراف بروح من التصميم والرغبة في التغلب على هذه المصاعب أو العقبات .

إن الأمم المتحدة مطالبة بأن تراقب الحالة في جنوب افريقيا عن كثب وأن تمارس الضغوط اللازمة للتشجيع على تفكيك نظام الفصل العنصري . وحتى يحين هذا الوقت الذي تأخذ فيه التغيرات الايجابية هناك اتجاها لا رجعة فيه ، ستظل جزاءات الأمم المتحدة تتسم بالأهمية .

وينبغي لاستئصال الفصل العنصري دعم جهود المجتمع الدولي للمساعدة على دفع العملية قدما بكل الوسائل الممكنة وتعزيز الآليات القائمة ، والنهوض قدر الامكان بقدرات الأمم المتحدة في مجال إقرار السلم . وتحقيقا لهذه الغاية ، من المهم استبقاء وتعزيز توافق الآراء الذي تحقق عند اعتماد الاعلان المتعلق بالفصل العنصري والقرار ٣٤٤/٤٤ ، اللذين يحشان المجتمع الدولي ، بل كل الدول ، على العمل المشترك من أجل تفكيك الفصل العنصري بأسرع ما يمكن .

إن موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد ، كما هو معروف تماما ، هو أن بلدنا يدعو إلى استئصال الفصل العنصري بحزم وباتساق . وانطلاقا من هذا المبدأ باعتباره رائدنا ، أيدنا على نحو لا يكل قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، والتزمنا بها بكل اخلاص ، كما فعلنا في مسألة الجزاءات التي فرضتها المنظمة . وسيواصل الاتحاد السوفياتي دعمه النشط للجهود الدولية البنّاءة التي تتماشى مع هذه المبادئ .

السيد افونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال الاشهر الاثني عشرة الماضية وحدها ، كانت سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا موضوع ثلاث مناقشات منفصلة في الجمعية العامة . وتُبرز هذه الحقيقة مدى الاهمية والجدية التي ما فتئت هذه الجمعية توليهما في معالجة هذه المسألة منذ البداية .

وفي هذا الصدد ، اذكّر بحالة الترقب التي تميزت بها المناقشات أثناء الدورة الرابعة والاربعين ، والدورة الاستثنائية السادسة عشرة ، والدورة المستأنفة الرابعة والاربعين التي عقدت لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . إن هذا الإصرار الذي تبديه الجمعية العامة يعزز الحاجة إلى إتخاذ إجراء دولي متضافر ضد الفصل العنصري .

ويرى وفدي أن ما أحرز من تقدم حتى الآن في الكفاح المشترك ضد الفصل العنصري ، وإن كان متواضعا ، يشكل خطوة إلى الامام نحو تنفيذ أحكام الاعلان . ونحن ، كما أكدنا مرارا وتكرارا ، نرحب بالافراج عن بعض السجناء السياسيين ، ورفع جميع أنواع الحظر والقيود المفروضة على كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأفراد ، واضفاء الصفة القانونية على الاحزاب السياسية ؛ كذلك صدر ، كما يذكر تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22) ، الاعلان الخاص بإنهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ومع ذلك ، فكل هذا لا يمثل إلا بعض الاعمال اللازمة لتفكيك الفصل العنصري كما ورد في الاعلان الذي أصدرته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة . والحقيقة بل واقع الامر هو أن نظام الفصل العنصري مازال قائما بلا مساس . ومع ذلك ، ينبغي التصدي بفعالية للعقبات التي تعترض الطريق المؤدي نحو الاستئصال الكامل للفصل العنصري . وينبغي اتخاذ خطوات أخرى نحو تنفيذ الاعلان وتهيئة مناخ مؤات لإجراء المفاوضات . فمازال قانون الامن الداخلي وغيره من التشريعات الامنية البغيضة يمثل حجر عثرة أمام الاحزاب السياسية وجميع المنظمات المناوئة للفصل العنصري ويمنعها من ممارسة نشاطها

السياسي بحرية . وبموجب هذه القوانين ، مازال الاعتقال دون محاكمة جائزا في جنوب افريقيا . وهذا يتعارض على نحو صارخ مع التعهدات العامة التي أعلنت عنها حكومة جنوب افريقيا ، وتتنافى والروح السائدة وهي روح التفاوض .

إننا نطالب حكومة جنوب افريقيا أن تلغي على جناح السرعة كل التشريعات القمعية ، وخاصة قانون الامن الداخلي ؛ وأن تفرج بلا شروط عن باقي السجناء السياسيين ؛ وأن توقف كل المحاكمات السياسية وتنفيذ أحكام الاعدام في القضايا السياسية ؛ وأن تسحب جميع الجنود من كل البلدات .

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة العنف في جنوب افريقيا . مازال العنف يقوض كل جهد يبذل في سبيل تهيئة مناخ سلمي في ذلك البلد . والانباء الواردة عن استمرار اشتراك قوات الامن وتدخلها في أحداث مثل تلك التي ذهبت ضحيتها أرواح بريئة ، تزيد أكثر فأكثر من جزعنا .

وهناك قوات أخرى تستخدم العنف وهي فرق الموت . إن هذه العصابات معروف عنها استخدام أعمال الارهاب لقمع أي خصم من خصوم الفصل العنصري . وتشير التقارير أيضا إلى أن هذه الجماعات ترتبط بشرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا .

وبالاضافة إلى ذلك ، مازالت أنشطة الجماعات اليمينية المتطرفة في جنوب افريقيا تؤدي إلى حدوث خسائر في الارواح البشرية البريئة وتدمير الممتلكات . ونحن نشعر بالقلق العميق ازاء ارتفاع معدل زيادة عدد الجماعات المحاربة التابعة للافريكان البيض على مدى الاشهر القليلة الماضية طبقا للتقارير ؛ فقد بلغ عددها الآن ٤٦ جماعة ، وهو رقم قياسي بالمقارنة بعددها في تموز/يوليه الماضي حيث كان ٤٩ جماعة طبقا للتقارير . وهذه الحقيقة المحزنة تلقي على عاتق حكومة جنوب افريقيا التزاما بالعمل بأمانة لكي توقف كل أعمال اراقة الدماء بلا ضرورة في جنوب افريقيا الآن وإلى الابد . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نظام الفصل العنصري مازال يتولى مقاليد السلطة في جنوب افريقيا ، فإن مسؤولية حفظ النظام العام تقع على عاتقه بالدرجة الاولى .

ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى دعمه الكامل للحوار الجاري بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا . إن الروح التي ظللت محادثات غروت شور ومحضر اجتماع بريتوريا ينبغي ، خاصة في هذه المرحلة ، أن تسود على أي خلافات قد توجد نتيجة لاكثر من أربعة عقود من السياسات القائمة على التفوق والفصل العنصريين . وتحقيقا لهذا الهدف ، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة التعاون الوثيق والحاجة إلى روح الاخوة بين كل قطاعات القوى المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، حتى يتسنى تعزيز صفوفهم عن طريق تشكيل جبهة موحدة في نضالهم من أجل القضاء على الفصل العنصري واضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعهم .

أملنا القوي هو الاسراع في المرحلة الراهنة من المفاوضات ليتسنى البدء في أسرع وقت ممكن بمفاوضات حول القضايا الموضوعية ، لاسيما الدستور .

وشعوب الجنوب الافريقي تتشاطر هدفا مشتركا هو أن ترى الازالة الكلية للفصل العنصري ، الذي أدانته الجمعية العامة بوصفه جريمة ضد البشرية . إن وجود الفصل العنصري مصدر صراع وزعزعة استقرار في المنطقة حرم بلدانها من التمتع بالتنمية السلمية .

إن عواقب الفصل العنصري في جنوب افريقيا تتجاوز حدودها الطبيعية . فهي تتصل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بجميع المشاكل الرئيسية تقريبا وبكل المعاناة التي تتعرض لها بلدان الجنوب الافريقي ، مع التركيز بشكل خاص على أنغولا وموزامبيق . إن لشعوب المنطقة مصلحة في زوال نظام الفصل العنصري ، لا لانه جريمة بشعة ضد البشرية فحسب ، بل لانه يؤثر أيضا على كل بلد من بلدان المنطقة . إنه يؤثر على حقنا في العيش في سلام ، وحقنا في التنمية ، وتعاوننا ووئامنا الاقليميين .

بتنامي امكانيات قيام مجتمع ديمقراطي وغير عرقي تسوده العدالة في جنوب افريقيا ، لم تتدخر حكومتا أنغولا وموزامبيق أي جهد في السعي لاحلال السلام في بلديهما . وهما تواصلان الأخذ بمبادرات ومساع لتحقيق هذا الهدف .

وحكومتي ترحب بالمناخ الحالي الموفر في أنغولا للمفاوضات التي تستهدف استعادة السلم والهدوء إلى ذلك البلد . ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى التصرف على نحو ايجابي للخروج بنتائج ناجحة من هذه المفاوضات الهامة .

بالنسبة لموزامبيق ، قمنا بمبادرات سياسية هامة لاستعادة السلم والديمقراطية واعادة الحياة الطبيعية إلى شعبنا . وفيما يتعلق بنشر الديمقراطية في مجتمعنا على نطاق واسع ، أود أن أخبر الجمعية أنه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بدأ نفاذ دستور جديد في بلدنا . ومن بين ما ينص عليه الدستور الجديد اقامة نظام حكومة رئاسي وتوفير ديمقراطية تعددية واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية دورية تعتمد على الاقتراع السري والمشاركة الشاملة المباشرة فيه . وبالاضافة إلى ذلك ،

يدخل الدستور الجديد تغييرات في النظام القانوني في موزامبيق ، مثل الغاء عقوبة الاعدام ، والاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية الصحافة ، وتوسيع حقوق الانسان والحريات الاساسية للفرد وتوفير الحماية الفعالة لها ، واستقلال القضاء . وفي الميدان الاقتصادي ، ينص على انشاء اقتصاد سوقي حر وعلى أنماط مِلْكية مختلفة .

بالاضافة إلى هذه المساعي ، وبغية استعادة السلم إلى البلد ، عقدت حتى الآن في روما ثلاث جولات من المحادثات المباشرة بين حكومتنا وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) . واختتمت الجولة الاخيرة في ١ كانون الاول/ديسمبر بتوقيع اتفاق على خطوات أولية تُتخذ في فترة تسبق اعلان وقف اطلاق النار .

وينص الاتفاق على أن توقف رينامو جميع العمليات العسكرية الهجومية والهجمات على ممرّي بييرا وليمبوبو . ويشكل هذان الممران منفذين هامين على البحر لاعمال التصدير والاستيراد لكل من ملاوي وزامبيا وزمبابوي وغيرها من البلدان المجاورة . من ناحية أخرى ، فإن حكومة موزامبيق ، بالاتفاق مع حكومة زمبابوي ، لن تستخدم الممرين لشن أية عمليات عسكرية هجومية .

ستشكل لجنة تحقق مشتركة مؤلفة من مدنيين وعسكريين يمثلون ثمانية بلدان جرى اختيارها ، على نحو مشترك ، من جانب حكومة موزامبيق وحركة رينامو ، ومن جانب ممثلي زمبابوي والوسطاء ، لرصد الامتثال للاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حركة رينامو وحكومة موزامبيق .

ستقيم اللجنة مقرا لها في مابوتو ، عاصمة موزامبيق . وستباشر عملها بعد ١٥ يوما من التوقيع على الاتفاق . في الواقع ، يجري حاليا تنفيذ الخطوات الاولية من الاتفاق . وقد ألزم كلا طرفي الاتفاق نفسيهما بمنع كل ما من شانه أن ينتهك ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، روح أو نص اتفاق روما ، الذي يخول الوسطاء القيام بمبادرات تتناول أي عمل من شانه أن يهدد تنفيذ الاتفاق .

والاتفاق دليل واضح على قدرة الموزامبيقيين على حل مشاكلهم إن لم يكن هناك تدخل أجنبي سلبي . من جهة ثانية ، تؤمن حكومة موزامبيق بأن الاتفاق يشكل تدبيرا

هاما من تدابير بناء الثقة بين طرفي الصراع . إنه ليس غاية في حد ذاته . وهو لا يفي كليا بتطلعات شعبنا وتطلعات المجتمع الدولي ، الذي يأمل أن يرى السلام وقد استعيد سريعا إلى بلدنا . إن هدفنا الاولي لايزال وقف إطلاق النار وقفا شاملا وكاملا ، وانهاء الحرب وعودة الحياة في موزامبيق إلى وضعها الطبيعي .

ستبقى جهودنا موجهة صوب تحقيق ذلك الهدف . وحكومة جمهورية موزامبيق ، بالتوقيع على اتفاق روما وإلزام نفسها بأحكامه ، تهدف إلى اظهار تصميمها على التغلب على جميع العقبات والمضي قدما لجعل عملية السلام في بلدنا عملية لا رجعة عنها . إننا ندرك أن السلام شرط أساسي لتغلب الشعب الموزامبيقي على التحديات التي تواجهه في هذه المرحلة التاريخية . وبكل تأكيد ، نأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لهذه المساعي .

إن آفاق السلام في المنطقة تخلق ظروفا مواتية للمجتمع الدولي ليعمل على وضع خطة إنقاذ شاملة ومتكاملة تمكن بلدان المنطقة من اعادة بناء اقتصاداتها ، التي دمرتها الحرب الناجمة عن سياسات الفصل العنصري في الجنوب الافريقي . إلا أن هذا يشكل شرطا مسبقا هاما آخر في برنامج العمل المنبثق عن الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة على الجنوب الافريقي . والاعلان يدعو إلى أمور كثيرة من بينها أن يقدم المجتمع الدولي كل عون ممكن إلى دول خط المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من بناء اقتصاداتها ، التي تضررت من جراء الاعمال العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . ونحن نؤمن بأن هذه مهمة ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي أعلى أولوية .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتئت منظمتنا منذ عقود تبحث في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ونتائجها السلبية على الحالة العامة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، وعاما بعد عام تقدم تقارير بشأن الحالة وتعقد مناقشات وتعتمد قرارات بشأن هذا الموضوع . وعاما بعد عام نضطر الى ملاحظة أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لم تؤد الى نتائج . لقد أوضحت المعلومات المتاحة استمرار قمع المواطنين غير البيض في جنوب افريقيا واستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المجاورة .

مع ذلك ، لا شيء يدوم الى الابد . وينطبق ذلك بصورة أخص على الانظمة التي تحرم معظم السكان من إمكانية التمتع بحقوق الانسان الاساسية وتجد من الضروري أن تلجأ على نحو متزايد الى الوسائل القمعية للاحتفاظ بالسلطة . وفي هذا الصدد فإن الثمانينات والتسعينات ستحتل مكانا بارزا في التاريخ . فقد انهارت النظم الشمولية واحدا بعد الآخر في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى .

وبدأت أنباء أخرى إيجابية تتوالى من مناطق أخرى بما في ذلك الجنوب الافريقي فمَن منا كان يتوقع منذ ثلاث سنوات ان تنضم الينا ناميبيا المستقلة في هذا الوقت القصير ؟ وفي جنوب افريقيا نفسها يبدو أن الحكومة بدأت السير على الطريق السليم لوضع حد للفصل العنصري ونحن نعتبر هذا أمرا حاسما في هذه المرحلة . وسوف نتابع عن كثب ، مع جميع الاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي ، لنرى ما اذا كانت حكومة جنوب افريقيا ستواصل السعي في ذلك الطريق ، وإذا فعلت ذلك فما هي السرعة التي تتقدم بها في هذا الطريق .

لقد أكدنا في هذا المحفل ، في مناسبات عديدة ، أن السياسة الخارجية الجديدة لتشيكوسلوفاكيا تشدد بصفة خاصة على احترام حقوق الإنسان في أي مكان من العالم . ومن هذا المنطلق فإن وجود الفصل العنصري الذي يقنّن قمع أغلبية السكان في جنوب افريقيا ويميز في المعاملة بين المواطنين الذي يتمتعون بالحقوق الكاملة وبين المواطنين الذين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية بسبب لون جلدهم ، أمر غير

مقبول على الإطلاق . وكما ورد في الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي فإن الفصل العنصري جريمة ضد ضمير وكرامة الإنسان ، وهو مسؤول عن موت أعداد لا حصر لها من الشعب في جنوب افريقيا ويسعى الى تجريد شعب بأكمله من إنسانيته ويفرض حربا وحشية على منطقة الجنوب الافريقي أدت إلى خسائر لا تحصى في الارواح والى تدمير الممتلكات وإلى تشريد الرجال والنساء والاطفال الابرياء ، وهو قبل كل شيء بلاء وإهانة للإنسانية يجب مكافحته والقضاء عليه قضاء تاما .

وتعارض تشيكوسلوفاكيا بحزم أية محاولات ترمي إلى مجرد إصلاح الفصل العنصري عن طريق إجراء تغييرات شكلية . وبالمثل فإننا نعارض بقوة أي تخفيف في الضغط الدولي الذي يمارس ضد نظام الفصل العنصري حتى يتم القضاء على ذلك النظام وتتحول جنوب افريقيا إلى بلد موحد ديمقراطي غير عنصري يتمتع فيه جميع المواطنين بالعدالة والامن . ومن الطبيعي أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي لا يكترث بالاتجاهات الايجابية في مجتمع جنوب افريقيا .

إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تشارك مشاركة كاملة في المبادىء الاساسية التالية لوضع ترتيب للمستقبل في جنوب افريقيا كما وردت في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ونعتقد انه ينبغي تذكير الاعضاء بهذه المبادىء ، وهي :

"(أ) تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية ؛

"(ب) يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد ؛

"(ج) يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في إطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري ، في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة ؛

"(د) يكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه والانضمام إليه ، بشرط ألا يكون في ذلك تعزيز للعنصرية ؛

"(هـ) يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات ، والحريات المدنية المعترف بها عالميا ، في حماية قانون راسخ للحقوق ؛

"(و) يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون ؛

"(ز) يكون لجنوب افريقيا نظام قضائي مستقل وغير عنصري ؛

"(ح) ينشأ نظام اقتصادي يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع سكان جنوب افريقيا ؛

"(ط) تحترم جنوب افريقيا الديمقراطية حقوق جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنتهج في تعاملها مع جميع الشعوب سياسة سلم وصداقة وتعاون يعود بالنفع المتبادل ." (A/RES/S-16/1 ، المرفق ، الفقرة ٣)

ولئن كانت المسائل الخاصة بالترتيبات السياسية والقانونية لمستقبل مجتمع جنوب افريقيا ، لا تحتاج ، في رأينا ، إلى أن تناقش بمزيد من التفصيل ، فإننا نعتقد انه من المرغوب فيه أن نقول بضع كلمات حول موضوع النظام الاقتصادي المقبل في جنوب افريقيا الذي ينبغي أن يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع سكان جنوب افريقيا وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي نشأت عن العزلة الاقتصادية والمالية ، فإن اقتصاد جنوب افريقيا اقتصاد سوقي منتج يمكن ، بعد القضاء على الفصل العنصري ، أن يساعد في تنمية البلدان الافريقية جنوب الصحراء ، شريطة أن يظل اقتصادا سوقيا منتجا . وبما لدينا من خبرة نود أن نحذر من أوهام حول نظم بديلة للتنمية الاقتصادية ، تبدو من الناحية الاجتماعية أكثر عدالة ، ولكنها تسببت في مشكلات اقتصادية خطيرة في تشيكوسلوفاكيا التي كانت تنعم بالرخاء في الماضي . ونحن مقتنعون بأن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في جنوب افريقيا ستكون لصالح جميع السكان في جنوب افريقيا وكذلك لصالح جميع البلدان الافريقية الأخرى .

وتشجّعنا كثيرا بالتطورات الايجابية التي تحدث داخل جنوب افريقيا منذ بداية هذا العام ، والتي أشار اليها الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/44/960 . كذلك نقدر السياسة الشجاعة والجريئة التي ألزم بها الرئيس دي كليرك حكومته . ونحن

مقتنعون بأن هذه السياسة ستفتح إمكانيات واضحة للقضاء على نظام الفصل العنصري . وتشجّعنا بالمثل بالرؤيا والصبر اللذين تحلت بهما القيادة السوداء ، التي جددت التزامها بإنهاء الفصل العنصري وبناء مجتمع غير عنصري وديمقراطي بعملية سلمية ، على الرغم من السنوات الطويلة من الظلم والقمع .

إن سقوط دعائم الفصل العنصري ، مثل قانون المرور ، وقانون حفظ المرافق العامة ، وقانون الاراضي ، وقانون مناطق الجماعات ، والنتائج التي أسفرت عنها محادثات أيار/مايو وآب/أغسطس بين ممثلي حكومة جنوب افريقيا وزعماء القوى المعارضة تعطينا سببا للشعور بالتفاؤل .

إن تلك العملية تفسح المجال لمشاركة جنوب افريقيا في التعاون الدولي مستقبلا ، على نطاق أوسع . ويؤمل أن تتيح ، أيضا ، إمكانية رفع الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات عن جنوب افريقيا بعد تحولها مستقبلا إلى بلد ديمقراطي متعدد الاعراق .

من الناحية الجغرافية ، تبعد الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية كثيرا عن جنوب افريقيا . بيد أن شعبي البلدين قريبان من بعضهما البعض بسبب توقهما إلى الديمقراطية والحرية . ومن ثم أود ، في ختام كلمتي ، أن أعرب عن اقتناعي بأن كفة الديمقراطية سترجح ، أيضا ، في جنوب افريقيا ، لتكفل لذلك البلد وللمنطقة بأسرها التنمية السلمية والاستقرار والرخاء .

السيد دوميفي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال مسألة القضاء على الفصل العنصري تشكل تحديا كبيرا أمام الامم المتحدة . ولقد انقضى عام منذ أن اعتمدت الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد تضمن ذلك الاعلان ، ضمن جملة أمور ، الدعوة إلى اجراء مفاوضات على وجه الاستعجال لإنهاء الفصل العنصري ، كما وضع برنامج عمل يتمثل هدفه في رؤية جنوب افريقيا وقد تحولت إلى بلد ديمقراطي غير عنصري .

إننا نعترف بالتطورات العديدة المشجعة التي طرأت في جنوب افريقيا منذ اعتماد الاعلان ، وفي مقدمتها إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية ، ومنح ناميبيا استقلالها ، ورفع حالة الطوارئ ، والمحادثات الجارية بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ولكن لايزال هناك الكثير مما ينبغي عمله . وهو ما أكده التقرير التمهيدي الذي قدمه الامين العام إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه ١٩٩٠ . صحيح أن قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة قد ألغي ولكن لايزال هناك إثنا عشر قانونا أو أكثر ، من قوانين حكومة جنوب افريقيا سيئة السمعة ، التي يشار إليها ، عموما ، باعتبارها دعائم الفصل العنصري . وحتى عملية الاندماج العنصري التي أعلنت عنها مؤخرا حكومة جنوب افريقيا ، يشوبها الاضطراب ، كما يتبدى من العنف العنصري الذي تفجر ، حسبما تفيد التقارير ، الاسبوع الماضي في لويس تريشاردت ، في

اقليم ترانسفال الشمالي ، وإثر الاعتداء الوحشي من جانب بعض المتطرفين البيض على عدة أطفال سود تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٢ عاما ، لقيامهم أحد أيام الاحد بنزهة مدرسية في روضة مدرسية طبقت عليها حديثا التفرقة العنصرية . وتردد أن عشرات الاطفال جرحوا وأن اصابات العديد منهم تستلزم العلاج في المستشفى .

إن اعتداء تريشاردت لا يمكن التغاضي عنه بحجة أنه حادث فردي . وحيث أنه وقع في وقت يشهد تصاعد التوترات العنصرية وانبعاث التطرف بين البيض وجماعات الامن الاهلية الافريكانية ، فهو يظهر بوضوح أنه يجب على سلطات جنوب افريقيا أن تتخذ مزيدا من الاجراءات لكبح أنشطة أولئك الذين يسعون إلى إخراج عملية السلم الراهنة عن مسارها .

والطريق إلى تحقيق هدف الامم المتحدة المتمثل في رؤية جنوب افريقيا وقد تحولت إلى بلد ديمقراطي وغير عنصري ، طريق طويل ومحفوف بالصعوبات . هذه نقطة يجب التشديد عليها بالنظر إلى المحاولات التي تبذلها بريتوريا ومعها ، للاسف ، بعض أعضاء الامم المتحدة ، بغية رفع الجزاءات عن جنوب افريقيا . ولكن القيادات الرسمية المسؤولة ، ومن بينها لجنة وزراء الخارجية التسعة التابعة للكمنولث ، وقمة منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٠ في أديس أبابا ، دعت بقوة إلى الإبقاء على الجزاءات ضد جنوب افريقيا وتعزيزها ذلك انه حتى بين التحالف الكبير المناهض للفصل العنصري على اتساع العالم بأسره ، يبدو أن البعض قد اقتنع بأن الكفاح من أجل تدمير أسوأ نظام عنصري عرفه العالم منذ النازية قد انتهى لان دي كليرك أبدى الرغبة في التفاوض وتخلى عن بعض الاوجه القبيحة للفصل العنصري الدنيء . والواقع إنه لا يمكن القول أو الاعتقاد بأن الفصل العنصري قد انتهى إلا عندما يلغى الهيكل السياسي بصورته الماثلة في الوقت الراهن ، وعندما يعود جميع المنفيين إلى وطنهم الام دون قيد أو شرط ، وعندما يفرج عن جميع السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ، وعندما يكون هناك التزام واضح بمبدأ الديمقراطية الاقتصادية فيما يتصل باستخدام الارض وجميع الموارد الاخرى .

لقد كان إعلان ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ وثيقة إجماعية اتفق فيها على بعض المبادئ التوجيهية السياسية بغية القضاء على الفصل العنصري . ومن ثم فإن قيام أي من الدول أو مجموعات الدول الاعضاء باتخاذ اجراء لا يتسق مع الاعلان لمجرد تحقيق مصالح محلية ضيقة سيعادل الاخلال بالعهد . والواقع انه سيكون بمثابة إرسال اشارة خاطئة لسلطات جنوب افريقيا . فالاصلاحات المضطلع بها حتى الآن ، لم تسفر عن أي تغيير يذكر في وضع أغلبية سكان جنوب افريقيا الذين لايزالون محرومين من حقوقهم الشرعية ومبعدين عن تيار الحياة الاجتماعية والسياسية في ذلك البلد . وإلى أن نشهد تحركا واضحا يمضي بثبات صوب القضاء المبرم على النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي يتجلى فيه الفصل العنصري ، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على جنوب افريقيا في شكل الجزاءات الشاملة والالزامية . ولا ينبغي أن يقال إنه بمجرد أن دخلت المعركة النهائية في سبيل جنوب افريقيا حرة مرحلتها الاخيرة نبذ العديدون ممن رافقونا طوال كل تلك السنين الكفاح ، سواء نتيجة للتقاعس أو بدافع من المصلحة الذاتية . إن التاريخ وافريقيا لن يغفرا لهم هذا العمل المنطوي على الإهمال ، أو في أسوأ الاحوال ، على الخيانة .

وفي هذا الصدد يود وفد غانا أن يعرب عن قلقه إزاء التحالفات الآخذة في الظهور بين بلدان من الكتلة الشرقية سابقا وحكومة جنوب افريقيا . فبعض تلك البلدان التي كنا نعتمد على دعمها ، فيما مضى ، حولت نفسها فجأة إلى مناطق لتوظيف عمال من جنوب افريقيا . كما أن البعض الآخر فتح بعثات قنصلية في ذلك البلد بدعوى رعاية مواطنيها الذين يعيشون فيه . وإنه ليروعنا أن نلاحظ أن انسانية المقهورين في جنوب افريقيا باتت ، فجأة ، سلطة تجرى مقايضتها بإقامة روابط اقتصادية مع نظام فقد مصداقيته إلى النهاية . وإننا لنناشد أولئك الذين لا يدركون ، فيما يبدو ، أن الامر ملحّ إلى هذا الحد ، أن يساعدونا على تدمير ذلك النظام الشيطاني الذي يشكل وصمة عار على جبين الجنس البشري بأسره . فما من ذريعة يمكن أن تبرر استعجال بعض المعارضين السابقين للفصل العنصري في إعادة العلاقات مع جنوب افريقيا ، الامر الذي تساق له أحيانا أقبح الاعذار التي لا تشرف من يتعللون بها .

ليس هذا هو الوقت لنظهر الانقسام في صفوفنا بعد الموقف الموحد الذي اتخذناه في نهاية الدورة الاستثنائية السادسة عشرة بل إنه وقت يتعين علينا جميعا أن نتدلل فيه على التزام أكبر بتأكيد دعم الإعلان ، والالتزام الصارم ببرنامج العمل الذي نص عليه . وإننا نحث كل مَن أيد الإعلان على التدليل على الالتزام بالمبادئ والامتثال لها ، وعلى تكثيف العزم للقضاء على الفصل العنصري بالأعمال لا الأقوال كما دعا إلى ذلك القرار ٤٤/٣٤٤ الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

ونحث السلطات في جنوب افريقيا على أن تعتمد في وقت مبكر جدولا محددا لإبرام دستور جديد . ونحث ، بوجه خاص ، السيد دي كليرك وحكومته على التعجيل بعملية الدعوة إلى جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام للبالغين ، لوضع دستور لا عنصري جديد لجنوب افريقيا .

ونحث أيضا حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ إجراء مبكر لتهيئة مناخ يؤدي إلى مفاوضات سلمية بإلغاء جميع التشريعات الباقية ، وبخاصة قانون الأمن الداخلي الذي يعيق النشاط السياسي الصريح . إن تهيئة هذا المناخ السلمي في رأينا ، يتطلب أيضا وضع حد للاضطرابات الحالية في البلدات ، والتي ذهبت ضحيتها أرواح عديدة ودمرت الممتلكات . وفي هذا الصدد ، يشجب وفد بلادي الطريقة التي عالجت بها وسائط الإعلام الغربية العنف بصفته "عنفا من السود ضد السود" ، وهو ما يشير إلى عنصرية جوهرية نرفضها رفضا باتا .

إننا نصر على إلغاء القوانين المختلفة التي تمثل ركائز الفصل العنصري على الفور - أي القوانين المتعلقة بما يسمى بمناطق الجماعات ، والمجالس التشريعية الثلاثة المنفصلة ، وتعليم البانتو ، والبانتوستانات . ولا يمكن أن تعتبر هذه المطالب جزءا من أية مناقشات دستورية . إنها تتعلق بمسألة حقوق الإنسان الأساسية لجميع الناس . وهذه الحقوق ، كما أكد ضحايا الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا ، لا يمكن أن تكون مجالا للمفاوضة وإن إلغاءها سوف يعني أن النظام ملتزم بصدق بإنشاء مجتمع عادل وحر في جنوب افريقيا .

ترد أنباء من شهود عيان تقول إن البيض قد وضعوا أصباغ سوداء على وجوههم ليتدخلوا في الصراعات في البلدات باعتبارهم "موجة ثالثة" . وهناك دلالة قوية على أنه يجري الآن تنظيم زمر الموت السوداء على نفقة المتطرفين البيض بدعم كامل من قوات الأمن في جنوب افريقيا . ويعزز وجود هذه الزمر الآن المناخ المقيت الذي يتسم ببيع الأسلحة للبيض إعدادا لحمّامات الدم . وفي عام ١٩٨٩ وحده بيعت أكثر من مليوني بندقية للبيض دون استحصال الموافقات الأصولية* .

إننا نرحب بالأنباء التي تفيد بأن الزعماء الذين يمثلون معظم السياسيين الأفارقة السود في جنوب افريقيا قد اجتمعوا في جوهانسبرغ في الأسبوع الماضي تحت رعاية رئيس الأساقفة توتو سعيا إلى تشجيع التسامح المتبادل ، ولوضع حد للعنف الطائفي المنتشر كالبلاء في مجتمعات السود في جنوب افريقيا لفترة من الزمن . ويود وفد غانا أن ينتهز هذه الفرصة للحث على القيام بعملية مصالحة على جميع المستويات . كما نحث مختلف الزعماء السود لاستخدام نفوذهم السلمي والمعتدل لدى أتباعهم . وفي هذه المرحلة الحرجة من النضال ضد الفصل العنصري لا يمكن للسود في جنوب افريقيا أن يبددوا طاقاتهم في تناحر طائفي ، وفي عنف غاشم لا يمكن إلا أن يعزز قوى العنصرية البيضاء . إن أهداف هذه القوى هي تقويض عملية السلم والقضاء على جميع الجهود الرامية إلى نظام سياسي جديد في جنوب افريقيا .

ختاما نرى ، ونحن ندخل القرن الـ ٢١ ، أن القضاء على الفصل العنصري يُعد من أهم المهام التي يتعين على الأمم المتحدة أن تحققها . وتحقيقا لهذا الهدف ، ينبغي ألا يبدو وكأن المجتمع الدولي يتخلى عن التزامه المقدس الذي أوضحه أيما وضوح في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حينما أصدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء وثيقة تاريخية ـ الإعلان الخاص بالفصل العنصر وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وفي هذا الصدد ، تتضح بجلاء مسؤولية حكومة جنوب افريقيا . إننا نطلب من السيد دي كليرك ومن حكومته أن يسرعا خُطى التحول ، وأن يزيلا جميع القوانين التي لاتزال موجودة في كتب القانون وبفعل ذلك ، سوف تهيئ حكومة جنوب افريقيا مناخا ملائما يسرع بإدماج قطاع كبير من سكان جنوب افريقيا في خضم حياة هذا البلد .

إننا نعرف الصعوبات التي ينطوي عليها الامر . ومع ذلك ، لن تُقبل جنوب افريقيا عضوا كاملا في المجتمع الدولي وشريكا في السعي الجماعي من أجل عالم عادل وحر إلا بعد استئصال شافة الفصل العنصري وقيام جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية لا يكون فيها لون الجلد شرطا لدخول الفرد إلى الحياة السياسية والاجتماعية الكاملة في البلاد . هذه هي الدعوة وهذا هو التحدي . وإن التاريخ ينتظر ليرى الطريق الذي سوف يسلكه العالم بأجمعه بشان هذه المسألة المحزنة المزعجة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠